

قصة انخيار آل مبارك



الفصل السادس

نظرة تحليلية
لأحداث الثورة

oboeikan.com

قبيل الخامس والعشرين من يناير، كان الاتجاه العام للشعب المصري، هو أن يقوم بمظاهرات شعبية عنيفة لهز النظام الحاكم وجبره على محاولة عمل إصلاحات جذرية بالأوضاع الجارية في مصر، من فقر وبطالة وغلو الأسعار والفساد والرشاوى والواسطة والمحسوبية ووصول رجال الأعمال والفاقدون للحكم، ووصل هذا المعنى للأمن والسلطة الحاكمة في مصر، ولكنهم تجاهلوا هذا الأمر، واعتقدوا أن الشعب المصري وخاصة المتظاهرين منهم سوف يقفون متظاهرين لعدة ساعات ثم يذهبوا لبيوتهم، كما هو معتاد دائماً، حتى أن بعض الضباط صباح أول يوم للثورة، كان متيقناً من أنه سيكون في بيته قبل المغرب وربما قبل العصر، والحقيقة أن ثقافة المظاهرات لم تكن موجودة لدى الشعب المصري، وذلك لتجاهل السلطات لها وبالتالي عدم جدواها، فإذا نظم متظاهرون لحدث ما وتوقع مثلاً أن يتضامن معهم ١٠٠٠ من المتظاهرين، فنجد أنه لم يحضر سوى ربع هذا العدد على الأكثر، وبالتالي فترتيب مظاهرات يحضرها عشرات الآلاف، كان الجميع يتصور حضور ألفين أو ثلاثة على أقصى تقدير وأغلبهم من القوى الثورية، ولكن فوجئ العالم كله بمظاهرات عنيفة وبأعداد لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر، وخروجها في وقت واحد ومن أماكن مختلفة بغرض إرباك الأمن، وهو ما تم فعلاً وكانت مفاجأة كبيرة للأمن الذي لم يكن يتوقعها، ولو كانت السلطة الحاكمة توقعت ذلك لمنعت أي أحد يخرج من بيته في ذلك اليوم وفرضت حظر تجوال على المواطنين، ولكنها فوجئت بشعب غير التي كانت تحكمه طيلة الثلاثة عقود السابقة للثورة، بل طيلة السبع آلاف عام أي منذ عصر الفراعنة، وهذا من فضل ربي على هذا الشعب، ألا تتوقع السلطة في مصر أن تقوم تلك المظاهرات بسقوط هذا النظام البائد.

وبعد حلول عصر اليوم الأول كانت المظاهرات قد اجتاحت شوارع القاهرة وأغلب محافظات مصر، وجد الأمن نفسه قد وقع في ورطة، وأصبح محاصراً من المتظاهرين، وإذا استطاع التغلب على المتظاهرين من ناحية، فيجد متظاهرين آخرين يظهر لهم من جهة أخرى، حتى أجهد المتظاهرون الأمن، وعند وصول هذا الأمر لقيادات وزارة الداخلية، أمر وزير الداخلية باستخدام العنف ضد المتظاهرين، وكان الطبيعي عند استخدام العنف، أن المتظاهرين لم يستطيعوا مقاومة عنف رجال الشرطة، وبالتالي تنتهي

التظاهرات، ولكن تلك الخطة لم توتي بثمارها بل حدث عكس ما توقعوا، وهو مقاومة المتظاهرين لرجال الشرطة، بل والتغلب عليهم في أغلب الأحيان بالرغم من عدم تسليح المتظاهرين بأي أسلحة، وبالإضافة لمقاومة المتظاهرون للشرطة، استعان المتظاهرين بالشعب المصري كاه، وبالفعل انضم إليهم أعداد غفيرة من الذين لم يخرجوا من بيوتهم في أول يوم وكلما يمر الوقت تزداد تلك الأعداد، وتستمر الاعتصامات بميدان التحرير، وبالنظر لطول الوقت وإجهااد رجال الشرطة ونفاذ الذخيرة التي معهم، وكذلك عدم رد قاداتهم عليهم عند طلب المشورة، فانهار جهاز الشرطة واختفي رجال الشرطة نهائياً من الشوارع ومن أقسام الشرطة، وذلك في اليوم الثالث للثورة.

وفي اليوم الثاني للثورة وبعد النجاح غير المتوقع أصدرت حركة شباب ٦ إبريل بياناً بخصوص ما تم في ٢٥ يناير «استكمالاً لما بدأناه أمس ٢٥ يناير سنخرج إلي الشارع اليوم لانتزاع الحق في الحياة والحرية والكرامة لذلك تدعوكم حركة شباب ٦ إبريل إلي الاستمرار في التظاهر، والانضمام للمعتصمين بمحافظات مصر والخروج من نفس الأماكن الشعبية والصمود إلي أن تتحقق مطالب الشعب المصري كاملة».

انتشرت على مواقع الإنترنت المختلفة وخاصة الفيس بوك وتويتر الكثير من النصائح والرسائل التحفيزية والتشجيعية للثورة للشوارع والميادين لاستكمال جميع الطلبات، ومن بين هذه الرسائل التحفيزية «المصري النهارده لازم يقول كلمته بعد ذل ونهب ٣٠ سنة وبعد لحمه بـ ٧٠ جنية وطماطم بـ ١٠ جنية وعدس بـ ١٥ جنية، وبعد غرق العبارة «السلام ٩٨» و قطارات الصعيد وتزوير الانتخابات وتصدير الغاز لإسرائيل، لو أنت مصري أنزل ولو مش هاتنزل انشر هذه الدعوة علشان غيرك ينزل».

انتشرت بعض النصائح على مواقع الإنترنت من بينها، إحضار زجاجة اسبراي أسود لرشها على زجاج السيارات المصفحة وبالتالي شل حركتها، أو الهجوم على سائقها وإخراجه منها، سد شكمانات سيارات الشرطة عن طريق قطع قماش وربطها على الشكمان مما سيجعلها تتوقف خلال ثوان قليلة، نظارات بحر وسدادات أنف، عند إلقاء الغاز المسيل للدموع اغسل وجهك بالكوكاكولا حتى لا تتأثر بمفعول القنابل.

وتوقع البعض أن تقوم السلطات الأمنية بالدولة بقطع خدمة الفيس بوك وربما خدمة الإنترنت فجاء تنبيه هام من البعض ينص على «في حالة قطع خدمة الفيس بوك سيتم التجمع يوم الجمعة بعد الصلاة من مختلف مساجد مصر والتجمع والاعتصام بمختلف ميادين الجمهورية حتى خروج مبارك من مصر أو خروجنا نحن من الحياة».

وقالت بعض القيادات الأمنية في الشوارع لبعض المتظاهرين: «لا أحد في مصر لا يريد مبارك وأحمد عز والحزب الوطني فنحن مثلكم وكل ما يفصلنا عنكم هو البدلة العسكرية، فنحن عبد المأمور».

ونشر العقيد عمر عفيفي المقيم في أمريكا - والذي هرب من مصر بسبب ملاحقة السلطات الأمنية له بسبب كتابه الذي أصدره «علشان ما تنضربش على قفاك» وبالرغم من عدم اتفاقي مع أفكاره ومعتقداته ولكنه قدم نصائح بالغة الأهمية للشوار إبان ثورة يناير بخبرته كرجل أمن سابق - على صفحته على الفيس بوك بعض النصائح للشوار وكانت كالتالي:

إرشادات ليوم الأربعاء ٢٦ يناير

«أعدكم أن نستعيد وطننا وحررتنا خلال ساعات قليلة وليس أيام ، ولا بد من الاستفادة كل الاستفادة لما يصلنا من معلومات من زملائنا ضباط الشرطة الشرفاء حيث أن جنود وضباط الأمن المركزي منهكين تماما ولم يناموا منذ أكثر من ٢٨ ساعة وسيستمرروا وأن معسكرات الأمن لمركزي خاوية تماما من الضباط والجنود لذا ستستمر مظاهراتنا لليوم الأربعاء ٢٦ / ١ / ٢٠١١ على النحو التالي:

١- بدء التجمع من نفس نقاط التجميع التي تم التجميع فيها بالأمس وبنفس الأسلوب وذلك في تمام التاسعة صباحا والبدء في التظاهر بالمناطق الشعبية بالحواري والأزقة.

٢- الاستفادة من خبرة الأمس في التعامل مع الشرطة، والحذر من ضباط الشرطة الذين يستدرجون المتظاهرين بابتسامات معسولة ثم يقوموا بضربهم في أماكن محددة .

٣- الدفاع الجدي عن النفس لأن مايقوم به الشرطة هو خروج علي القانون والدفاع عن النفس حق قانوني واجب علي كل مصري وبكل الوسائل .

٤- عدم الخروج من الحوار والشوارع الضيقة لأي أماكن مفتوحة إلا بكتل ضخمة لا تقل عن ٦ آلاف وستوجه لنقاط لتنفيذ مأموريات محددة للانتهاء من النظام تماما وعدم استنزاف المجهود في الهتاف .

٥- ضرورة الكر والفر ومحاولة تجنب الاشتباك قدر المستطاع. وإرهاق الأمن بالجري ورائكم. وإذا كان لا بد من الاشتباك فيجب أن يكون على شكل موجات مفاجئة من كتل ضخمة.

٦- الاعتماد على الموجات الارتدادية بعد استدراج الأمن للمناطق الشعبية.

٧- التماسك أهم عامل للحفاظ على سلامة الجميع.

٨- علي كل سكان مصر من المناطق الشعبية الاستعداد بكل وسائل الحماية

المشروعة» .

وبعد صلاة الجمعة (جمعة الغضب) فوجئ الشعب المصري بخروج أعداد حاشدة من جميع المساجد الرئيسية بمصر، وامتلات شوارع الجمهورية بمظاهرات لم تشهدها مصر منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها، وتلك المظاهرات لم تشهدها مصر فقط، بل لم تشهدها أي دولة من دول العالم، في جميع عصوره. تم وضع السلطة الحاكمة في مصر في موضع لا تحسد عليه، وأعتقد أن السبب الرئيسي في وصول المظاهرات إلى هذا الحد، هو التجاهل المستفز للشعب المصري، فلم يخرج أي مسئول بالدولة طوال الأربع أيام الأولى للثورة، محاولة منه لتهدئة الشارع، وذلك بوعدهم بعمل إصلاحات بالدولة، ولو حتى عن طريق الوعود الكاذبة الذي اعتاد عليه النظام المصري طوال عهده، فكان يجب على النظام المصري أن يتخذ موقف فوري لإرضاء هذا الشعب، ولكن للأسف الموقف الفوري الذي تم اتخاذه، هو استخدام العنف ضد المتظاهرين، وهذان السببان هما السبب الرئيسي في إشعال نار الانتقام داخل الشعب المصري من هذا النظام المستبد، ومحاولة منه الثأر لكرامته والذي لا يملك غيرها والتي أهيئت نتيجة تجاهل مطالبه المشروعة وأحلامه الزهيدة للغاية، بل ومحاولة قتله بدم بارد.

وقبل يوم الجمعة أصدرت وزارة الأوقاف المصرية بياناً يتضمن توجيهات لجميع أئمة مساجد الجمهورية، حتى يقدموا النصح لشعب مصر وذلك في خطبة الجمعة (جمعة الغضب) وأهم ما تضمنه البيان أربعة بنود كان أهمها، مناشدة جميع أبناء الوطن

بالبعد عن التنازع والشقاق والاختلاف، عملاً بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنزَعُوا أَعْيُنَكُمْ عَنْهَا﴾^١ وَتَذَهَبَ رِيحَكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

وأشارت الوزارة في المنشور الذي تم توزيعه على الأئمة، واستدل با ١١ آية من القرآن الكريم إلى ضرورة التأكيد على حرية الرأي والتعبير في إطار الديمقراطية التي تعيشها الأمة، كما دعا المنشور الأئمة إلى التأكيد على احترام الملكية العامة والخاصة ومقدرات الوطن، عملاً بقول الله تعالى، حيث أكد على التعمير: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾، ونهى عن التخريب والتدمير، حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

كما أكد البيان على ضرورة أن تتضمن الخطبة العمل على الاعتصام والوحدة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾.

وقال المنشور: «إن من أعظم ما ينشده الإنسان في هذه الحياة: الحرية، ولذلك جعلها من أخص خصائص الإنسانية، وجعل الناس أحراراً وكفل لهم حرية الاعتقاد، وقرر حق كل إنسان في أداء شعائر دينه، وشرع الأحكام التي تصون هذه الحرية وتحميها وتمنع من الاعتداء عليها».

وأكدت الوزارة أن حرية التعبير من الحريات التي أقرها الدين، بشرط ألا تتحول إلى فوضى أو إفساد في الأرض أو إساءة إلى أحد، أو تدمير للممتلكات، وأضافت أن الإسلام أكد على احترام الإنسان، حتى وإن كان مخالفاً في الرأي أو الاعتقاد، وأنه لا يجوز الاعتداء على سمع أو عقله أو ماله أو عرضه، باعتبارها مقاصد الشريعة الإسلامية التي أكدتها كل الشرائع السماوية.

وأضاف المنشور أن الإسلام نهى عن إثارة البلبلة ونقل الشائعات المغرضة من غير بينة أو برهان، وأكد على حب الوطن باعتباره من الإيمان، ودعا إلى ضرورة المحافظة على كل الممتلكات العامة والخاصة، حتى يتمتع الناس بنعمتي الأمن والسلام.

(ووقع على المنشور كل من الشيخ إبراهيم الغنام مدير عام الإرشاد الديني والدكتور

سالم عبد الجليل وكيل الوزارة للدعوة والشيخ شوقي عبد اللطيف وكيل أول الوزارة رئيس القطاع الديني).

وبرغم كل هذه الاحترازاات فقد قامت الحكومة المصرية بعمل خطة جهنمية تم تنفيذها ابتداءً صباحاً بـ(جمعة الغضب)، لمنع الناس من النزول للشارع، ومحاولة حسر وتقليل أعداد المتظاهرين، ويكون ذلك عن طريق فتح السجون وتهريب المساجين والمسجلين خطر من تلك السجون، وانتشار أعمال السلب والنهب من قبل هؤلاء المجرمين، ومن المعلوم أنه يوجد ٤٣ سجناً في مصر تم اقتحام ١١ سجناً منها وفي بعض السجون تم إخراج المساجين بالقوة، وبعض المساجين عندما أجبروا على الهروب قاموا بتسليم أنفسهم للجيش المصري، وتم هروب ٢٣٧١٠ مسجوناً بكافة سجون مصر هذا بخلاف من هرب من غرف الحجز بأقسام الشرطة والتي لم يتم التعرف على عددهم بدقة، وقالت بعض قيادات الداخلية في تصريحات لهم: إن كل السجون التي اقتحمت كان بها عناصر فلسطينية من أعضاء «حركة حماس» والتي هي امتداد للإخوان المسلمين في مصر، وأخرى من أعضاء حزب الله اللبناني. وقد عثر فيما بعد عن تهريب سيارات شرطة وحكومة وخاصة لفلسطين والتي بالتأكيد قد هربت عبر الأنفاق التي بين مصر وفلسطين وذلك عن طريق أعضاء «حركة حماس» الفلسطينية، حيث بعثت وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية يوم ١٨ فبراير ٢٠١١ رسالة من مكتب التمثيل الدبلوماسي لمصر في رام الله، تقول: نقلاً عن مصادر بقطاع غزة تلاحظ مؤخراً وجود عشرات السيارات المهربة من مصر والتي مازالت تحمل لوحات شرطة وحكومة.

أنس الفقي: إحننا لسه ما خالصناش صندوقين غاز؛

قام الصحفي خالد صلاح رئيس تحرير جريدة اليوم السابع بالاتصال بالسيد أنس الفقي وزير الإعلام يوم الأربعاء ٢٦ يناير، وكان يلوم عليه صلاح ما قاله الفقي عن راتب محمود سعد على الهواء وأمام شاشات التلفزيون، وقال به إن ذلك من شأنه أن تخسروا رجلاً له مصداقية في الشارع المصري، وأنت في حاجة لكل شخص يقف بجانبكم هذه الأيام. فرد عليه أنس الفقي وقل له: أنت لم تقدر الأمر جيداً يا خالد، فلم يمر إلا يوم واحد على التظاهرات، وإحننا لسه ما خالصناش صندوقين غاز (المقصود غاز

القاهرة تحولت لتكنة عسكرية ... انهيار جهاز الشرطة

تحولت القاهرة لتكنة عسكرية، فرجال الشرطة بزيتهم الأسود ملثوا الشوارع والعربات المصفحة المنتشرة بشوارع العاصمة، والقاهرة والمدن الكبرى ملوثة بالدخان الأسود نتيجة إلقاء كم هائل من القنابل المسيلة للدموع، والتي قدرت بالآلاف في اليوم الأول فقط لثورة يناير، وبهذه الحسبة فيمكن التوصل إلى أن عدد القنابل التي أُلقيت خلال ثورة يناير تقدر بعشرات الآلاف في ميدان التحرير فقط وليس في مصر كلها، والسؤال هنا لماذا كانت الشرطة المصرية تشتري كل هذا الكم الهائل من القنابل؟ هل كانت تتوقع حدوث ثورة في مصر؟ بالطبع لا.. إذن لماذا وعلى من ستلقي تلك القنابل؟ على المصريين المسالمين طوال عهودهم؟ هل تظهر التقارير الواردة لرئاسة الجمهورية بأن المصريين هم مجرمين عتاة ولا بد من تحصين الداخلية بتلك الأسلحة؟ أم يعلمون مدى ضعف وهوان هذا الجهاز وكل ما يجيده هو التحصين بالأسلحة والتعذيب في السجون وأقسام الشرطة؟ فهذه أسئلة تحتاج إجابة شافية ومقنعة، وليس رد دبلوماسي أو إعطاء مبررات وأسباب ساذجة.

وبعد كل هذا لم يستطع جهاز الشرطة الصمود المسلح أمام المتظاهرين العزل، فانهار جهاز الشرطة تماماً، وهو جهاز يقدر عدد أفراده بمليون فرد، فأفراد الشرطة ظلت في الشوارع طوال أربع أيام متواصلة فقد أنهكت قواها تماماً، وعندما يحاول ضبط الشرطة الاتصال برؤسائهم حتى يتقوا التعليمات لم يجبههم أحد، فقد توقفت أجهزة اللاسلكي الخاصة بضباط الشرطة عن العمل في كافة أنحاء الجمهورية وذلك مساء يوم الجمعة، ولا أحد يعرف السبب، فهل توقفت الأجهزة عن العمل نتيجة عمل متعمد من قبل قيادات الداخلية؟ أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال ستظل لغزاً كالعديد من الألغاز التي لم ولن يتم الكشف عنها. وعن سقوط جهاز الشرطة فالبعض قال أن الجهاز سقط من تلقاء نفسه لعدم قدرة أفراده على الصمود وسط هذه الأعداد المتزايدة وإفلاسهم من الذخيرة التي كانوا يحملونها للتصدي لتلك المظاهرات، فاستنفذت ذخائرهم ولم تنتهي المظاهرات، والبعض الآخر قال إن سقوط جهاز الشرطة جاء عن عمد فقد أسقط الجهاز من قيادات وزارة الداخلية، حتى تشيع الفوضى والبلطجة والسلب والنهب.

قطع الاتصالات :

ومنذ أول يوم للثورة، فوجئ المتظاهرون الموجودون في محيط ميدان التحرير، بقطع خدمة الاتصالات بدءاً من الساعة الرابعة عصراً يوم ٢٥ يناير وحتى فجر يوم ٢٦ يناير، مما جعل أي مواطن يرغب في إجراء أي اتصال يجب عليه أن يبتعد عن الميدان حيث توجد إشارة ليجري اتصاله.، وقد تسارعت وتيرة التحركات الحكومية لإجهاض تظاهرات جمعة الغضب قبل ساعات من بدئها، وأوقفت الحكومة شبكات الإنترنت والمحمول عن العمل، وحجبت قناة الجزيرة مباشرة، كما حجبت بعض الخطوط الأرضية في بعض الأماكن في القاهرة، وكانت خدمة الإنترنت في مصر قد تعرضت للحجب التام، ولم يتمكن أكثر من ٢٠ مليون مستخدم من تصفح الشبكة العالمية كما انقطعت خدمة الرسائل النصية عبر شركات الهاتف المحمول الثالث... تزامناً مع (جمعة الغضب) التي دعا لها شباب ونشطاء. وقالت إدارة موقع الفيس بوك في بيان لها: لاحظنا هبوطاً حاداً في عدد مستخدمي الإنترنت في مصر الجمعة ٢٨ يناير. وفي العاشرة من صباح الجمعة، انقطعت خدمة الاتصالات الهاتفية على مستخدمي شبكة موبينيل، وبعد دقائق تبعها فودافون ثم اتصالات، وتزامن هذا مع حجب قناة الجزيرة مباشرة، مما أعاد مصر عشرات السنوات للوراء وكأننا في أوائل القرن الماضي، وتسبب ذلك في حرمان العديد من المواطنين ولاسيما المتظاهرين من استدعاء الإسعاف أو الاطمئنان على ذويهم وكذلك تعطل مصالحهم المادية والاقتصادية وأضر بهم ضرراً بالغاً، الأمر الذي أسفر عن وفاة العديد منهم جراء حرمانهم من تلقي العلاج.

وعني قطع كافة الاتصالات في وقت متزامن، أن هناك أوامر من الأجهزة الأمنية برؤساء تلك الشركات بقطع الاتصالات بشكل نهائي وكامل، وذلك حتى لا يتواصل من هم بالمنزل مع المتظاهرين بالميادين والشوارع، ويظل الفرد حيساً في بيته لا يستطيع متابعة أخبار من في الشارع، وخوفه من النزول للشوارع والميادين لسببين، إما خوفاً على نفسه من المجرمين والبلطجية المنتشرون في الشوارع، وإما خوفاً على أهل بيته من تركهم لوحدهم في منازلهم ونزوله للشارع، وحتى قنوات التلفزيون التي كانت تبث بثاً مباشراً من الشوارع والميادين، تم التشويش على تردداتها وبالنسبة لقنوات

التلفزيون الحكومية وكذلك الفضائية التي يملكها رجال أعمال تابعين للحزب الوطني الحاكم، فقد كانت تبث أخباراً من شأنها التقليل من أعداد المتظاهرين، ونشر أخبار عن أن المتظاهرين الموجودين بالميادين هم بلطجية يثيرون الرعب والفرع للمواطنين، وتحضر تلك القنوات أناساً يكذبون على المشاهدين والرأي العام ويدعون بأن المتظاهرين ليسوا إلا بلطجية عتاة الإجرام، ويجب عدم النزول من البيوت حتى لا يتم الاصطدام مع هؤلاء المجرمين، بالإضافة إلى فرض حظر التجوال من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السابعة صباحاً.

في يوم ٢٣ فبراير، وعقب خلع الدكتاتور حسني مبارك، تقدم ٤ محامين من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، باعتبارهم مجني عليهم ببلاغ للنائب العام يتهمون فيه وزير الاتصالات ورئيس الجهاز القومي للاتصالات وشركات الاتصالات الثلاثة وشركات تقديم خدمة الإنترنت للمطالبة بالتحقيق مع الجميع باعتبارهم شركاء في جريمة قطع الاتصالات والمساهمة في الإضرار بالمجني عليهم وآخرين، حيث أن هذا القطع المفاجئ والمترامن مع الشبكات الثلاث وشبكة الإنترنت ليس محض صدفة، فبالأكيد كان هناك اتفاقاً بين السلطات الأمنية ورؤساء تلك الشركات. وحمل البلاغ رقم ٢١٩٣ لسنة ٢٠١١، قام النائب العام المساعد عادل السعيد بقراءة البلاغ وتحويله لنيابة جنوب الجيزة.

فوجئ المبلغين «محامي الشبكة العربية لحقوق الإنسان» بتباطؤ مريب في بدء التحقيقات، عبر ترحيل البلاغ بين أكثر من ٤ مقرات للنيابة العامة جنوب الجيزة ثم نيابة أول ٦ أكتوبر، ثم نيابة جنوب القاهرة، ثم نيابة ثاني ٦ أكتوبر، مما جعل المحامين يتقدمون ببلاغ جديد للنائب العام حول هذا التباطؤ الذي يعرقل العدالة ليقوم النائب العام المساعد عادل السعيد مرة أخرى، بأمر بتحويله للنيابة الخامسة نيابة شمال الجيزة.

في ٩ مارس بدأ رئيس نيابة شمال الجيزة «محمود الحفناوي» التحقيقات مع المحامين وسماع أقوالهم التي اهتموا فيها شركات الاتصالات وشركات الإنترنت بالمشاركة الجنائية في قتل المتظاهرين عبر قطع خدمة الاتصالات. في ١٠ مارس ٢٠١١، استكمل رئيس نيابة شمال الجيزة التحقيقات وسماع أقوال المحامين المجني عليهم،

الذين قاموا بالادعاء مدنيا ضد شركات الاتصالات والإنترنت وسددوا الرسوم المقررة وهو الأمر الذي يعطيهم حق الاطلاع على التحقيقات والحصول على نسخة رسمية من أي تحقيقات باعتبارهم أصحاب مصلحة ، طبقا للقانون. وفي مايو ٢٠١١، بدأ التحقيق مع شركات الاتصالات. وتم نقل ملف القضية لمكتب النائب العام، ورغم أن ملف القضية تم نقله لمكتب النائب العام، إلا أن المحامين قد توجهوا للسؤال عن الملف سواء لمعرفة مصير التحقيقات أو لتصوير نسخة من القضية كحق لهم حيث أنهم مدعين مدنيا وذلك لمرات عديدة، إلا أن الإجابة كانت متفاوت بين «الملف غير موجود» أو «الملف لدي المستشار عادل السعيد وهو غير موجود» أو تعالوا الأسبوع القادم!!

توجه مدير الشبكة العربية ومديرة الوحدة القانونية بالشبكة للقاء النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد ، الذي قابلهم ، وأبلغهم أن الملف قد تحرك للنيابة العسكرية. وحين سأله مدير الشبكة عن الأرقام التي توجه بها الملف للنيابة العسكرية؟ قال أنه لم يأخذ رقم واذهبوا للواء عادل المرسي رئيس القضاء العسكري. توجه المحامين إلى النيابة العسكرية ، للسؤال عن مصير القضية وتصوير نسخة منها ، وبعد نفي عدة مرات ، علموا أن الملف لدي العقيد خالد فتحى والذي طلب منهم أن يعودوا له بعد أسبوع ، وسوف يمنحهم صورة من الملف، وهو ما أثار الشك في مدى صدق أقوال النائب العام المساعد.

وبعد محاولات عديدة أعربت النيابة العسكرية عن أن القضية لم تصلهم سوى من شهر يناير وأنها لن تسمح بتصوير الملف أو حتى الاطلاع عليه من قبل المحامين وذلك لأنها في حوزتها وأن التحقيق لن ينتهي قبل أشهر.

وفي النهاية صدر حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢٨ مايو ٢٠١١ بشأن قطع الاتصالات، وقد قضت فيها المحكمة بتغريم كل من الرئيس السابق محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية السابق وأحمد نظيف رئيس الوزراء السابق وحبيب العادلي وزير الداخلية السابق بدفع ٥٤٠ مليون جنيه لخزانة الدولة حيث قضت بتغريم العادلي ٣٠٠ مليون جنيه ومبارك ٢٠٠ مليون جنيه ونظيف ٤٠ مليون جنيه من أموالهم الخاصة كما

الزمتهم بالمصروفات.

- ومن أكثر المشاهد التي أثارَت الشعب المصري، هو قتل عن طريق صدم المتظاهرين بسيارة أمن مركزي، قيل أن الذي يقودها هو اللواء إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة، وأخذت تلك السيارة تجوب شوارع القاهرة بسرعة عالية وتدهس المتظاهرين عن عمد، لمحاولة تفريقهم وتشتيتهم، وهذا المشهد الذي يراه الشعب المصري لأول مرة، كان من شأنه أن يثير حفيظة الشعب المصري ويستفز مشاعرهم.

وبالرغم من كل هذا الخطط والإدعاءات والاحتراوات، إلا أن الشعب المصري قد قتل الخوف الذي بداخله، والذي نمت وترعرع في ظل رجال الأمن وتخطيط النظام الحاكم، فقام الشعب المصري بالنزول للشوارع ولم يكتثر بمثل هذه الادعاءات الكاذبة، وكل يوم يمر كانت أعداد المتظاهرين في ازدياد دائم حتى أتخمت الشوارع بالمتظاهرين السلميين. وخلال ثلاثة أيام، تم إغلاق البنوك والهيئات الحكومية والشركات، وتوقفت الحياة في مصر، ولم يعد في مصر سوى المظاهرات ومحاولة متابعة الأخبار عبر قنوات التلفزيون الأجنبية التي تعرض ما يحدث في مصر بمتهى الدقة والشفافية.

بعد انتصاف ليلة يوم الغضب، وبدء بندول الزمن معلناً عن يوم الأربعاء ٢٦ يناير، افتتح آلاف المتظاهرين من مختلف الاتجاهات السياسية أرضية ميدان التحرير للمبيت فيه، وسط حضور مكثف لرموز المعارضة والقوى السياسية المختلفة، والتي كانت متواجدة من اليوم الأول للثورة، ومن بينهم أيمن نور وجميلة إسماعيل والكاتب إبراهيم عيسى والمهندس ممدوح حمزة والدكتور عبد الجليل مصطفى وغيرهم ..

وقام معتصمو الميدان بجمع الأموال من بعضهم لشراء الأطعمة والميكروفونات والأقمشة لعمل لافتات وكتابة مطالبهم التي يهتفون بها على مدار اليوم.

كما بدأ المتظاهرون في نصب الخيام، وقام عدد منهم بإلقاء قصائد شعرية تندد بالظلم والاضطهاد والتغيير ومحاربة الظلم والفساد والبطالة، وقام البعض الآخر باستعراض حالات الإصابة التي لحقت به ورفع القمصان الملطخة بالدماء.

وعندما أدرك مبارك ومن حوله، بعدم جدوى سياسة العنف والقمع، وفي محاولة منه

لتهدة الشار؁ قام بقبول استقالة أمد عز عضو أمانة الساسات في الارب الوطني؁ ثم ارب علنا يوم السبت ٣٠ يناير وألى خطاباً أعلن فيه تعيين عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية؁ وطلب من الاربمة تقديم استقالتها؁ مع وعد بتشكيل اربومة أفضل؁ ووعد بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وزيادة فرص الحريات؁ وفور تعيين عمر سليمان نائباً للرئيس؁ تمت محاولة اغتياله؁ كان المتهم الأول فيها هو جمال مبارك؁ اعتقاداً منه أن هذه المظاهرات سوف تنقضي؁ خلال ساعات أو أيام على أقصى تقدير؁ ولكن تعيين نائباً للرئيس سوف يحرمه من تعيينه كرئيس للجمهورية.

وعلى أثر فتح بعض السجون وهروب البلطجية والمجرمين للشوارع؁ حدثت انقلابات من مساجين بعض السجون الأخرى؁ والتي تحوي أخطر مجرمي مصر؁ كسجن ليمان طره وأبو زعل والقطاير؁ وقيام بعض أهالي هؤلاء المساجين بمساعدتهم على الهروب فتم اقتحام السجون من الخارج وانقلابات من المساجين من الداخل؁ ومع غياب تام للشرطة؁ وعدم استطاعة قوات السجن الصمود أمام هذا الهجوم؁ فهرب عدد كبير من البلطجية والمجرمين وانتشارهم بالشوارع؁ وانتشار أعمال السلب والنهب؁ والسرقة والقتل؁ ومع عدم احترافية القوات المسلحة للتعامل مع المجرمين؁ قام الشعب المصري بعمل لجان شعبية لحماية منازلهم وأهليهم؁ ويكون ذلك عن طريق تكليف بعض الأفراد بالوقوف عند أول كل شارع بعصي وأسلحة؁ ولا يستطيع أحد الدخول للشارع إلا إذا كان شخصاً معروفاً لديهم؁ وكذلك يقفون عند مداخل المدن والقرى؁ ولا يستطيع سيارة الدخول لأي مدينة أو قرية إلا بالتحقق من هوية سائقيها وركابها؁ وفي حالة عدم العثور على هوية لأحدهم؁ يتم تفتيشهم جيداً حتى يتم التأكد من عدم حملهم أي نوع من الأسلحة. ورأي الشعب المصري ولأول مرة الدبابات والعربات المصفحة تجوب الشوارع والميادين وعدد كبير من رجال القوات المسلحة يتشرون بالشوارع؁ وقتها تسأل الناس لماذا نزل الجيش بالشوارع؁ فهل جاءهم تكليفات بالقضاء على هؤلاء المتظاهرين؟ فالجميع كان خائفاً جداً من تلك الفرق والمعدات العسكرية من أنه جاءت لتحارب الشعب المصري؁ ولكن بعدها بقليل أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً يطمئن الشعب المصري معلناً أن هذه

القوات إنما جاءت لحماية الشعب المصري وحفظ الأمن والأمان وتعهد بالامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين.

وجد الرئيس مبارك أن كافة الإجراءات التي تم اتخاذها، لم تصل للغاية المراد منها، سواء أكانت إجراءات قمعية أو عن طريق إجراءات إصلاحية والتي أقرها في خطابه السابق، وعلى ذلك تم الإعلان عن ظهور مبارك على شاشات التليفزيون لإلقاء خطاب آخر، والكثير من الناس توقعوا أنه سوف يتم إعلان تنحيه عن الحكم، ولكن جاء الخطاب مخيب لآمالهم، وكان عبارة عن خطاب أقل ما يوصف به، أنه خطاب استعطافي للشعب المصري، من أنه يريد أن يعيش ويموت على أرض مصر. والحقيقة أن هذا الخطاب، قد تم بلوغ الغاية منه، فالشعب انقسم فيه بين مؤيد له متعاطفاً مع الرئيس مبارك وبين معارضين معه وغير مطمئن لهذا الخطاب ويعتبره البعض أنه عبارة عن فخ لوأد الثورة، والمؤيد لخطاب مبارك اعتزم على الذهاب لمسكنه، والبعض الآخر الغير مطمئن لهذا الخطاب أصر على البقاء في الميدان، بل وقام البعض منهم برفع لافتات كتب عليها «الانسحاب يعني نصف ثورة - ونصف الثورة تعني انتحار» وهذه العبارة صحيحة تماماً فإذا لم تحقق الثورة مبتغاها فسوف يتم اعتقال الآلاف من هؤلاء الشباب ولن يستطيع أحد القيام بمثل هذه الثورة مرة أخرى، فسيكون قد تم وأد الثورة، واقتنع البعض من المؤيدين لخطاب مبارك بهذه العبارة وبالتالي انضم القليل منهم للمعتصمين في الميدان حتى يتنحى مبارك.

موقعة الجمل:

تعد موقعة الجمل هي النقطة الفاصلة في مسار الثورة ومن ثم في تاريخ مصر كله، فبعد خطاب الرئيس مبارك الثاني، والذي دغدغ فيه مشاعر بعض المصريين وكسب تعاطفهم، وانقسم الشعب المصري بين مؤيد ومعارض، وظهور مظاهرات من عدة آلاف بالمهندسين وتحديدًا بميدان مصطفى محمود، وبعض المعتصمين بميدان التحرير قرروا الرحيل والعودة لمنازلهم، وذلك تعاطفاً مع مبارك وأحسوا من وجهة نظرهم بصدق في كلامه، وأنه سوف يترك الحكم بعد عدة شهور، أي عند انتهاء تلك الفترة الرئاسية، وعندما قل العدد نسبياً في الميدان، فوجئ الجميع في اليوم التالي لخطاب الرئيس، بأناس يمتطون الخيول والجمال قادمين من نزلة السمان، ويجوبون

شوارع القاهرة حتى الوصول لميدان التحرير وقاموا باقتحام ميدان التحرير وهم
يمسكون بالعصي والسياط، يضربون يمينا ويساراً محاولين تفريق المتظاهرين
وإرغامهم على ترك الميدان، وذلك في محاولة منهم القضاء على ثورة هذا الشعب، أو
تأديبهم وتربيتهم على حد ما تم إقناعهم بذلك من قبل محرضيهم، وأعتقد أنها سميت
بهذا الاسم «موقعة الجمل» تشبيهاً بالمعارك التي كانت تتم في العصور الوسطى، حيث
كان يقوم الجنود بامتطاء الخيول وهم شاهرين سيوفهم في وجه أعدائهم، والفرق
الوحيد بين هذا المشهد وذاك، أنه في تلك العصور كان الذين يمتطون الخيول هم
الجنود، أما في هذا المشهد فهم بلطجية مأجورين من قبل أفراد مواليين للحزب الوطني.
ولكن من هو الشخص صاحب أول تفكير في تلك الواقعة الخطيرة والتي تعد غبية،
وخاصة بعد كسب الرئيس مبارك تعاطف بعض المصريين وكسبهم في صفه، ولولا هذه
الموقعة لكانت تلك الثورة قد فشلت، وأعتقد أن هذا السر وهو معرفة تلك الشخصية
صاحبة هذا التخطيط سيقى لغزاً لن يتم الكشف عنه مثل أسرار كثيرة لم ولن يتم
الكشف عنها، وبرغم من فشل وغباء هذا الشخص في الحفاظ على هذا النظام، إلا أنه
يجب أن يمتن له الشعب المصري بكامله ويقدم له الشكر يومياً لأنه كان السبب
الرئيسي في نجاح تلك الثورة.

كشفت التقارير الأولية للجنة تقصي الحقائق أن النائب عبد الناصر الجابري عضو
مجلس الشعب عن دائرة الهرم ويوسف خطاب عضو مجلس الشورى عن الدائرة ذاتها
قاموا بالتحريض على قتل المتظاهرين في يوم موقعة الجمل لإخراج المتظاهرين من
ميدان التحرير بالقوة. كما اتهم أيضاً الأمين العام السابق للحزب الوطني صفوت
الشريف بالتحريض للهجوم على المتظاهرين. وشمل التقرير العديد من رموز النظام
السابق من وزراء وغيرهم، كعائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة السابقة، وحسين
مجاور رئيس اتحاد العمال، ورجل الأعمال وعضو الهيئة العليا للحزب الوطني
الديمقراطي إبراهيم كامل. حتى بعض من كان يعارضو عدداً من رموز النظام بشكل أو
بآخر شملهم كذلك الاتهام، وهو المستشار مرتضى منصور الذي ادعى بأن اتهام كهذا
«مكيدة له»، كونه نوى ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة القادمة في مصر، وغيرهم من
رجال الأعمال التابعين للحزب الوطني، حيث جلب الآلاف من المجرمين المأجورين

(البلطجية) وبمساعدة قوات الأمن وأطلقوهم على المتظاهرين العزل في ميدان التحرير إبان اعتصامهم للمطالبة برحيل نظام حسني مبارك. قام البلطجية بالهجوم على المتظاهرين بالحجارة والعصي والسكاكين وقنابل المولوتوف. وامتطى رجال آخرون من البلطجية الجمال والبغال والخيول وهجموا بها على المتظاهرين وهم يلوحون بالسيوف والعصي والسياط، وكانت الجمال والخيول تجري بسرعة عالية وقت اقتحامها الميدان، ولكن ومع الحشود الغفيرة بالميدان تباطأت خطاها، حتى هاجمهم المتظاهرون واستطاعوا إسقاطهم من على أظهر الجمال والخيول حتى تمكنوا منهم، ووجهوا إليهم ضربات عنيفة لهم، وقام مجموعة من الثوار القبض على العديد من ضباط وجنود الشرطة ومن البلطجية، واعترفوا لهم في الميدان أن مسئولين بالحزب الوطني ووزارة الداخلية حرضوهم على إنهاء الاعتصام بالقوة. وتم تسليمهم إلى رجال الجيش الذين كانوا في الميدان، لكن لم يتم تقديمهم للمحاكمة حتى الآن. والسؤال الآن: أين هؤلاء الذين تم القبض عليهم في أحداث موقعة الجمل؟.

ومن ناحية أخرى، وبحسب روايات شهود عيان رمى مؤيدو حسني مبارك قنابل حارقة وقطع من الأسمنت والرخام على المعتصمين في ميدان التحرير من على أسطح المباني المجاورة وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل، ولكنها أطلقت النار في الهواء في محاولة منها لتفريق المتظاهرين.

وقد تجددت الاشتباكات مرة أخرى في اليوم التالي ٣ فبراير بين البلطجية والمتظاهرين العزل مما أدى إلى سقوط ١١ قتيل و٢٠٠٠ جريح.

وفي منطقة المهندسين، تجمع عدة آلاف في ميدان مصطفى محمود وبالقرب من ميدان التحرير، للتعبير عن تأييدهم لمبارك، وحدثت اشتباكات بالعصي والحجارة بين المؤيدين والمعارضين، وهذا العدد من المؤيدين لمبارك كان أغلبهم من أعضاء الحزب الوطني تجمعوا للاحتشاد في ميدان مصطفى محمود، وأن رجال أعمال تابعين للحزب الحاكم جندوا بلطجية للاشتباك مع المحتجين مقابل ٤٠٠ جنيه للشخص الواحد (٦٨ دولاراً تقريباً). وأمام مبنى التلفزيون الذي يبعد حوالي كيلومتر واحد عن ميدان التحرير حيث يحتشد معارضو الرئيس المصري تجمع نحو ٥٠٠ شخص وقد

رفعوا لافتات كتب عليها «نعم لمبارك من أجل الاستقرار، نعم لرئيس السلم والسلام» و«لن نكون عراقا آخر» و«الي ييحب مصر ما يغرقش مصر».

ولعبت العديد من الهيئات الحكومية والمستولين بالدولة دوراً كبيراً في هذه المعركة، حيث شارك في الإعداد للموقعة وزير الصحة و أخرج سيارات الإسعاف في نقل الحجارة إلى البلطجية و أيضا شارك عددا من العاملين بوزارة الإعلام و موظفي وزارة الإنتاج الحربي و موظفي الإدارة المحلية و كذلك سيارات نقل صحف تابعة لجريدة الأهرام الحكومية و موظفي الاتحاد العام للعمال و وزارة القوى العاملة و كذلك أفراد شرطة بملايس مدنية بعضهم يرتب كبيرة تصل إلى رؤساء مباحث بالأقسام «يهدف إظهار أن الشعب المصري منقسم منهم المؤيد ومنهم المعارض لمبارك شأنه شأن أي رئيس دولة آخر».

قال أحمد سميح عضو مجلس الشعب السابق، عن دائرة الهرم «حزب وطني»، أنه تلقى اتصالا من الدكتور شريف وإلى، أمين الحزب الوطني بالحجيزة المستقل، يوم الثلاثاء ١ فبراير الماضي، طالبه فيه بحشد عدد من أنصاره ومؤيديه في الدائرة، خاصة من أهالي نزلة السمان والمناطق التي يتمتع فيها بشعبية في اليوم التالي بأي طريقة، وإرسالهم إلى ميدان مصطفى محمود ليعلنوا تأييدهم للرئيس مبارك بعد خطابه الذي قال فيه إنه سيموت على أرض مصر.

وأضاف سميح: «والى أكد لي أن هذه تعليمات نهائية من صفوت الشريف، الأمين العام السابق للحزب الوطني، له شخصيا وغيره من أمناء الحزب في القاهرة والحجيزة و٦ أكتوبر، وأبلغني أن الشريف طالبه بأن تكون التعليمات مقتصرة على النواب ذوى الشعبية والجماهيرية الحقيقية وليست الزائفة».

وأوضح سميح في تصريحات لـ«المصري اليوم»، أنه رفض تنفيذ الأمر بدعوى صعوبة حشد المواطنين في ظل هذه الظروف وتردى سمعة الحزب ونوابه وقياداته، بقوله: «قلت لأمين الحزب إنني أخشى سوء التخطيط والتنظيم من الحزب لمثل هذه المظاهرات في ظل العداء الشديد له من المواطنين، مما قد يسفر عن مواجهات لا يعلم مداها إلا الله، فردّ على قائلا: «مالكش دعوة بموضوع المواجهات وتنظيم المظاهرات

دى شغلتنا إحنا بقى. «وأضاف سميح أن والى قال له في نهاية المكالمة إن رفضه يشكل تهديدا لوجوده داخل الحزب وفي مجلس الشعب إذا مر «الوطني» من الظروف الراهنة سالما، مشيراً إلى أنه ردّ عليه بقوله: «مش مهم لكن لا أستطيع في الوقت الحالي تقديم أي خدمات للحزب قد تضر بالمصلحة العامة للبلد»، متهماً عدداً من نواب الوطني وقيادات الحزب بالمحافظة بالتورط في أحداث الأربعاء الدامي.

قال الدكتور شريف والى، أمين الحزب الوطني في الجيزة، الذي قدم استقالته من الحزب الجمعة السابقة على موقعة الجمل، إنه بادر بالاتصال بالنائب أحمد سميح مرتين، الأولى عندما تلقى تعليمات وتكليفات من صفوت الشريف بتنظيم مسيرات سلمية وكان ذلك في ٢٧ يناير الماضي، موضحاً أنه تم تنظيمها في شارع الهرم وتواجد فيها جميع قيادات الحزب والمجالس المحلية والتنفيذية بالمحافظة، بالإضافة إلى ٧٠٠ شاب من المحافظة، وأضاف: «طلبت من النائب أحمد سميح المجيء للمشاركة في المسيرة باعتباره نائباً عن الحزب وإرسال أنصاره للمشاركة فيها»، فرد على بقوله: «أنا في عزاء هام وهبعت رجالتى ولم يأت أحد كما وعد».

وأضاف والى: «أما المسيرة الثانية فتقرر تنظيمها في ميدان مصطفى محمود في ٢ فبراير الماضي، ولم يكلفني أحد بتنظيمها وكانت بمبادرة من أمانة الحزب بعد خطاب الرئيس مبارك، علماً بأنه ليست كل المظاهرات خرجت بتخطيط من الحزب الوطني، وإنما هناك من تعاطفوا مع الخطاب من البسطاء، واستخدمت فيها علاقاتي الشخصية بكل من عمر زايد، نائب الوطني عن دائرة بولاق الدكرور، والنائب أحمد سميح، نائب الوطني عن دائرة الهرم، وطلبت منهما التواجد في الميدان، وحشد الأنصار، وهو ما وافق عليه زايد، ورد عليه سميح قائلاً: (ربنا يسهل)، وهى عبارة تدل على الموافقة وليس الاعتراض كما يدع».

وقال والى: «انقطعت علاقتي بالأمين العام للحزب منذ ٢٧ يناير وبعد تنظيم المسيرة الأولى، مما يدل على أن كلام سميح غير صحيح، وفيه ادعاء واقتراف على شخصي، علماً بأن المظاهرتين كانتا سلميتين تحت شعار (لا للفضوى.. لا للتخريب)، وشارك فيهما جميع القيادات الحزبية والتنفيذية والشعبية بالمحافظة، ولم أطلب من أحد أن يحضر

بلطجية أو يتوجه إلى ميدان التحرير للاعتداء على المتظاهرين». (جريدة المصري اليوم).
وقال أحد شهود العيان في موقعة الجمل إن عمالا تابعين لمصنع سيراميك مشهور شاركوا في الهجوم على المعتصمين في ميدان التحرير، ورشقوهم بحجارة معبأة في كراتين تحمل اسم مصنع السيراميك نفسه.

وقد روى البعض أنهم شاهدوا المئات يتجمعون أمام المتحف المصري من ناحية ميدان عبدالمنعم رياض، يهتفون باسم الرئيس السابق، حسنى مبارك.

في يوم ٤ فبراير ذهب شخص يدعى محمد بصحبه زميل له إلى قلب ميدان التحرير مطالبين بمقابلة الشوار بعد يومين فقط مما يعرف بـ«موقعة الجمل» والهدف هو طلب الصفح والغفران.

وقف محمد يقول أنه من أهل نزلة السمان الذين خدعوا وضللوا من قبل عبد الناصر الجابري عضو مجلس الشعب والمسئود من فوق قائلا : الحاج نصر (هكذا يعرف بالمنطقة) قال لنا أن وزير الآثار الجديد هيعمل كردون علي الأهرامات، وعليكم الذهاب للتحرير والتظاهر حتى لا يقطع رزقكم.

وقال لنا علينا القيام بتهديد المتظاهرين في التحرير حتى لا يستمروا في التظاهر لأن ذلك سيمنع مجيء الساتحين وهيجوعوكم، وقام ناصر بإحضار سيارة خاصة لنقل الجمال والأحصنة بالقرب من ميدان التحرير، وأوضح أن عددا كبيرا من أهالي النزلة رفضوا المشاركة في الأمر إلا أنه هددهم بعد مساعدتهم فيما بعد ولن يلبي لهم طلبا خاصة وأنا نعلم علاقته بالكبار.

لهذا كانت فرحة أهالي نزلة السمان كبيرة مساء الجمعة بعدما تم إلقاء القبض على عضو مجلس الشعب بالهرم والعمرائية عبد الناصر الجابري ومساعده يوسف خطاب عضو مجلس الشورى عن الدائرة ذاتها بعد إدانة لجنة تقصي الحقائق لهم.

وأوضح محسن الشحات من أهالي النزلة وصاحب عدد من الجمال بالنزلة : منذ وقوع أحداث يوم الأربعاء ٣ فبراير ونحن نشعر بالخزي أن يلصق بأهالي نزلة السمان تهمة قتل أبناء مصر.

مشيرا إلى أن اجتماع بين عدد من قيادات الحزب الوطني وبين عبد الناصر الجابري يوم الاثنين ٣١ يناير وبعدها نزل إلينا وطلب من عدد منها توفير عدد من الخيول والجمال لأداء خدمة بينما أقنع عدد من العمال الصغار بالتحرك معه نحو ميدان التحرير.

وأضاف شحاتة: أن تلك القيادات عقدوا اجتماعا موسعا في مقر الحزب الوطني بالجيزة ومعهم نواب مجلسي الشعب والشورى بمحافظة الجيزة واتفقوا فيه مع كبار البلطجية في المحافظة مقابل ١٠٠ ألف جنيه لمسئول البلطجية ومن هو أقل منه حصل علي ٥٠ ألف جنيه لتنفيذ معركة يوم ٢ فبراير.

وكشف شحاتة أن عددا كبيرا من أهالي النزلة كانوا يشاركون في مظاهرات ميدان مصطفى محمود مقابل ١٠٠ في اليوم ووجبة طعام.

واسترسل الشحات وأضاف أن كبار رجال الحزب الوطني وفروا سيارات لنقل الأسلحة البيضاء لميدان التحرير بل أن أحدهم وهو صاحب مصنع رخام قام بإرسال ٢٠ جوال من الرخام المكسر لميدان التحرير وذلك لاستخدامه في قتل المتظاهرين أو إصابتهم إصابات بالغة.

ومن المعروف أن عبد الناصر الجابري ينتمي لعائلة كبيرة في نزلة السمان وتعمل في السياحة وله بازارا في النزلة وآخر في شرم الشيخ وهو من كبار قيادات الحزب الوطني في الجيزة انضم لمجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٥ وكذلك الدورة الحالية قبل حل مجلس الشعب وكذلك يوسف خطاب عضو مجلس الشورى الذي لم يهنأ بعضويته فهو أيضا ينتمي لعائلة خطاب من كبري عائلة النزلة التي تعمل بالسياحة ولدي الخطاب عدد من البازارات ويقال أنه شريك في إحدي شركات البترول ويرتبط خطاب بصلة عائلية وثيقة بينه وبين مأمور قسم الهرم.

وأفضل ما أنتجته موقعة الجمل هو تعاطف الشعب المصري مع المتظاهرين، فبعد خطاب الرئيس قبيل موقعة الجمل، نال تعاطف الكثير من الشعب المصري وحتى من بعض متظاهري التحرير، ومنهم من عزم على ترك الميدان والذهاب لبيته، عسى أن يكون مبارك قد تعلم من الدرس ويحاول جاهداً عمل إصلاحات حقيقية وجذرية في

الدولة، ولكن سرعان ما تبدل الوضع وانقلبت الكفة على رؤوس مبارك وأعوانه، واكتشف الشعب أن ذاك الخطاب ما هو إلا محاولة منه لسرقة الثورة من يد الشعب المصري، وثار الشعب المصري ثورة عارمة تفوق كثيراً ما قبل موقعة الجمل، وخرج الملايين بالشوارع والبيادين تعاطفاً وتضامناً مع المتظاهرين، مطالبين القصاص من القتلة والمجرمين وعلى رأسهم مبارك وأعوانه، في محاولة منهم لأخذ حق القتلى والمصابين فكانت موقعة الجمل تعد آخر مسمار في نعش حكم مبارك، ولم ولن يقبل الشعب المصري بعد هذا أي حل آخر سوى رحيل مبارك وزبانيته. ولم يتغير موقف المصريين فقط، بل وتغير موقف الرأي الغربي من مبارك وأعوانه، فكانت تصريحات الرأي الغربي في هذا الخصوص تدين تلك الأحداث مثل الأمم المتحدة وزعماء كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأسبانيا ما جرى في موقعة الغضب. وبعض الأحزاب ومنهم حزب الوفد قد رفض التحاور مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية تنديداً بما قام به نظام مبارك في موقعة الجمل.

وبعد انتهاء هذا اليوم العصيب والفارق في تاريخ مصر بصفة عامه وثورة يناير بصفة خاصة، وظننا أن النظام المصري الذي يمثله مبارك قد أدرك الخطأ العظيم الذي تم ارتكابه في حق الشعب المصري، وقتل الأعداد الغفيرة من أبناء هذا الوطن والذين يتمتعون لنفس البلد ونفس جنسية هؤلاء المجرمون، وليسوا أعداء لهم، ولكن من الواضح أن هذا النظام يعتبر المصريون أعداء للوطن، ولكن للأسف لم يدرك هذا النظام الخطأ العظيم الذي وقع فيه، وظن بغائه أن هذا الحل هو الحل الوحيد للخروج من مأزقه، ففوجئ الشعب المصري والعالم بأسره وفي حوالي الساعة الرابعة والنصف فجراً، بهجوم آخر من البلطجية على المعتصمين بميدان التحرير من جهة ميدان عبدالمنعم رياض ومن فوق كوبري السادس من أكتوبر وكان الهجوم الأكثر وحشية على المعتصمين هناك حيث تمثل الهجوم في سيارات تمر من أمام الميدان بها بلطجية يطلقون النار عشوائياً من المدافع الرشاشة وبكثافة غير معهودة على المتظاهرين والمعتصمون والنائمون بميدان التحرير، مما أسفر عن العديد من القتلى والجرحى.

وعقب موقعة الجمل دعا مبارك إلى اجتماع كان أهم اقتراح معروض فيه لمحاولة امتصاص غضب الشعب حل البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى، وقد أيد فتحي

سرور وممدوح مرعي حل مجلس الشعب، إلا أن الاجتماع انتهى دون صدور أي قرار يمس البرلمان، وقال صفوت الشريف لبعض معاونيه متفاخراً: إنه بالفعل كان هناك قرار بالحل علي وشك الصدور ولكنه استطاع أن يوقفه، فقد عارض صفوت الشريف وأحمد عز بقوة القرار بحجة أن إجراء انتخابات جديدة للمجلس خلال ٦٠ يوماً - كما يقضي الدستور - لن تضمن للحزب الوطني أغلبية مثل التي حصل عليها في انتخابات ديسمبر ٢٠١٠، وكان وهم التوريث مازال مسيطراً والكل يتطلع إلى الأغلبية البرلمانية التي تحقّقه.

فتحي سرور كان على علم بموقعة الجمل :

شهد المحرر الصحفي بالبرلمان محمد أبو زيد، بأن فتحي سرور طلب الاجتماع صباح يوم موقعة الجمل مع محرري البرلمان وبعض الشخصيات الأخرى مثل عفت السادات، وعمر هريدي، وعبد الأحد جمال الدين، حتى يقوموا بطمأنة الرأي العام، وأثناء هذا الاجتماع، دخل عليه مدير مكتبه يسري الشيخ وقال يا ريس في ١٠٠٠ كارثة و ١٠٠٠ حصان طالعين من نزلة السمان حالاً، وبعد قليل سمعوا جميعاً أصوات تتعالى خارج مجلس الوزراء، فظن الجميع أن هؤلاء متظاهرو التحرير وفي طريقهم لاحتحام مجلس الشعب، ولكن دخل عليهم مرة أخرى مدير مكتب سرور، يسري الشيخ، وقال له: ياريس دول رجاله السيدة زينب (من المعلوم أن فتحي سرور كان عضو مجلس الشعب عن دائرة السيدة زينب) جاءوا لتأييد الرئيس وطالعين على التحرير، ياريت سيادتك تطلع تحييمهم، وكان سيخرج سرور لشرفة مكتبه لتحيتهم، ولكنه أجل هذا إلى ما بعد الاجتماع.

براءة جميع المتهمين في موقعة الجمل :

وبالرغم من أن هذا المقال ليس في حينه، وسيتم ذكره تفصيلاً في مؤلف لاحق، إلا أنه كان من المهم بمكان أن نذكر أن جميع المتهمين في جميع قضايا قتل المتظاهرين، والتي اتهم فيها مديرو الأمن وضباط وجنود الشرطة، تم الحكم عليهم جميعاً بالبراءة، بما فيها متهمو موقعة الجمل، والذي كان عدد المتهمين فيها ٢٦ متهماً.

والبعض ألقى باللوم على القضاة، أنهم غير منصفين في أحكامهم، أو أن ثمة علاقة

بين القضاة والمتهمين، أو أنهم تلقوا تهديدات أو توصيات بالحكم ببراءة المتهمين، إلا أنني أعتقد أن هذا الكلام عاري تماماً من الصحة، وذلك لعدده أسباب، أولها: أن تلك القضايا لم يتم الحكم فيها في الخفاء، بل كان الإعلام المصري والعربي مسلط الضوء عليها، فكان من الصعب بمكان على القاضي أن يحكم بشيء مخالف للقانون، وإلا سيفتضح أمره، وبالتالي كان عليه أن يبذل أقصى عناية من حيث دراسة القضية والأدلة والدفع القانونية، حتى حينما يصدر الحكم يكون مطابقاً للقانون، فلا يقال عنه أنه كان مجاملاً ولم يحكم بالأدلة والقانون، أو يقال عنه أنه قاضٍ ضعيف مهيناً، ثانيها: أن القائمين على جمع الأدلة هو جهاز الشرطة، وبما أن جميع المتهمين في قضايا قتل المتظاهرين كانوا من رجال الشرطة أو رجال السلطة الحاكمة في مصر أو على الأقل على علاقة وطيدة بهم، وبالتالي قامت أجهزة الشرطة بطمس معالم جرائمهم ولم تظهرها للنور، وبالتالي لم يجد القاضي أدلة قوية يستند عليها في حكمه عليهم بالإدانة، وعلى ذلك حكم عليهم جميعاً بالبراءة.

المتهمون في موقعة الجمل :

أسماء المتهمين الحاصلين على البراءة في موقعة الجمل وهم: صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى السابق، أمين عام الحزب الوطني المنحل المخطط والمدير الرئيسي لموقعة الجمل والمحبوس على قضية كسب غير مشروع - فتحى سرور رئيس مجلس الشعب السابق - ماجد الشربيني أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني (الحاكم سابقاً) - محمد الغمراوي، أمين عام الحزب الوطني السابق بالقاهرة - محمد أبو العينين رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب السابق - الوزيرة عائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة والهجرة السابقة - حسين مجاور الرئيس السابق لاتحاد عمال مصر.

- نواب البرلمان وآخرون: حسن خليفة - يوسف خطاب - شريف والى - وليد ضياء الدين - إبراهيم أبو العيون - أحمد كامل - أحمد شيحة - حسن التونسى - إبراهيم فرحات - رجب هلال حميدة - طلعت القواس - إيهاب العمدة - على رضوان - سعيد عبد الخالق - محمد عودة - حسام الدين حنفي - هانى عبد الرؤوف إبراهيم - مرتضى منصور «هارب وقت النطق بالحكم» - أحمد مرتضى منصور «هارب وقت النطق

بالحكم» - ووحيد صلاح «هارب وقت النطق بالحكم».

نظرة تحليلية لدور الإخوان المسلمين إبان ثورة يناير :

في البداية، لم تكن جماعة الإخوان المسلمين مؤيدة للثورة، حتى ولو كانت في مصلحتهم، وذلك خوفاً من أن تقلب الكفة عليهم ويسجن كل أو أغلب قادتهم، فكان الهدف الرئيسي لعدم مشاركتهم هو الخوف وعدم إظهار العداء للنظام الحاكم، ونستدل على ذلك بالتصريحات المنسوبة لمكتب الإرشاد من تأييدهم لترشيح جمال مبارك رئيساً لمصر، وذلك بالرغم من أن هذا يمثل أكبر ضرر لمصر ولكنها مؤيدة له، لأن ما يهيم تلك الجماعة هي مصالحها الشخصية وليس مصلحة مصر، بعكس ما كانت تقوم به حركة كفاية مثلاً أو الجمعية الوطنية للتغيير بقيادة البرادعي أو حركة شباب 6 أبريل، من مطالبتهم بحقوق هذا الوطن والعمل لمصالحه وعدم التورث والمطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولم نسمع يوماً أن الإخوان المسلمين يطالبون بحقوق هذا الشعب أو بتلك الحقوق التي تنص عليها الشريعة الإسلامية وكذلك كافة الدول المتعدنية، ولكن كل ما كانت تسعى إليه هو تثبيت وضعها السياسي مثل تحالفاتهم مع الحزب الوطني والنظام الحاكم على أخذ مقاعد أكثر في البرلمان أو أخذ مقعد النقيب بالانتخابات المهنية، فكان كل هم تلك الجماعة هي مصالحها الشخصية ليس إلا. وعلى ذلك فمشاركتهم في تلك المظاهرات من بدايتها من المحتمل أن يضر بهم، ولذلك أطلقوا التصريحات بعدم مشاركتهم في تلك التظاهرات، ولكن وبعد جمعة الغضب، أحس الإخوان المسلمين أن الكفة بدأت تميل لصالح الثوار فعزمت تلك الجماعة على الانضمام إليهم ومحاولة اغتصاب أي مكسب لتلك التظاهرات. فقرروا الانضمام لجمهور الشعب المصري، وبعد ذلك بيومين يقوم كبار قادتهم وهم سعد الكتاتني ومحمد مرسي بالاجتماع سرّاً بعمر سليمان، وذلك حتى يتفاوضوا على الانسحاب من الميدان مقابل الإفراج عن خيرت الشاطر وعمل حزب وجمعية للإخوان المسلمين، ولكن الكثير من شباب الإخوان بالميدان رفضوا الانسحاب من الميدان واستكمال الاعتصام مع جمهور الشعب المصري. - وتم فصل هؤلاء الشباب بعد الثورة لعدم إطاعتهم للأمر. - وبالتالي ما اتفق عليه بين عمر سليمان والإخوان لم يتفد على أرض الواقع.

ولكن وبعد خطاب الرئيس الثاني وقبل موقعة الجمل، انقسم الشعب المصري في

تعاطفهم مع الرئيس مبارك، وبدأ البعض يفكر في ترك الميدان، وفي تلك الحالة وعقب انتهاء تلك التظاهرات، من سيكون أكثر المضارين الذين قاموا بالدعوات لتلك الثورة بالتأكيد ستكون حركة كفاية و٦ أبريل والجمعية الوطنية للتغيير وبالتأكيد سيكون معهم بعض قادة الإخوان المسلمين، -ولكن لم يفكر أحد من هؤلاء بما فعله الإخوان المسلمين، وذلك لسبب بسيط لأن هؤلاء القوى الوطنية تضع نصب أعينها مصلحة مصر والشعب المصري فقط وليس كما يفعل الإخوان المسلمين أن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الجماعة الشخصية وليس الشعب المصري، وهو ما سنعرفه الآن-.

وقد أتت موقعة الجمل كصدمة ولطمة للشعب المصري، ولكنها أتت للإخوان المسلمين بمثابة تهينة وقبلة على جبينهم، فراقب وشاهد قادة الإخوان المسلمين ما حدث من هجوم من بعض البلطجية لميدان التحرير، وبتفكير سريع وسرعة بديهة استغلوا تلك الفرصة، وقرروا انضمام الفرقة «٩٥ إخوان» لصفوف البلطجية على أسطح العمارات المطلة على ميدان التحرير، فقاموا بالإمساك بالبلطجية على أسطح العمارات، وأخذوا هم مكانهم حتى يكونوا مسيطرين على الموقف، ولكن لا أعتقد أنه كان الهدف من هذا الانضمام هو قتل المتظاهرين حتى يتركوا الميدان، وإنما هو الاستمرار في تهيجهم، حتى يصر المتظاهرين على رحيل هذا النظام، ولكن هذا لا يمنع من قذف الناس بالحجارة فيصاب أو يقتل بعض المتظاهرين، وإلا فكيف يكون التهيج للمتظاهرين. والدليل على ذلك ما شهد به اللواء حسن الرويني من أنه طلب من محمد البلتاجي إنزال من على أسطح العمارات، وعندما قال له البلتاجي أن هؤلاء ليس لهم علاقة بالإخوان المسلمين، هدده الرويني وقال له: سوف يتم استعمال القوة معهم إذا لم ينزلوا، فقام البلتاجي بإنزالهم.

مبارك يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى !!

وفي حوار للرئيس مبارك على قناة ABC الأمريكية، قال مبارك، أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، وقال أنه مستاء جداً لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتلون فيما بينهم. أليس كل ما يحدث في هذا البلد هو قمة الفوضى؛ والذي هو السبب فيه، فالشعب المصري ليس بلطجياً في حد ذاته، وإنما يقوم الأمن المصري بتخريب بلطجية من السجون، وآخرون من البلطجية المعروفين لدى أجهزة الأمن

بالاعتداء على المتظاهرين، أليس هذا كله هو الفوضى والمتسبب فيه نظام مبارك، وليس كما يدعي أنه خائف على هذا البلد، وإنما خائف على مركزه وكرسي الحكم الذي ظل طيلة الثلاثين عاماً يدعم ويثبت هذا المركز ويقويه ويعضده بكل ما أوتي من قوة. ويقول أنه لا يريد أن يرى المصريين يقتلوا فيما بينهم! أليست تفجير كنيسة القديسين من تدبير الأمن المصري وبالتأكيد كان مبارك على علم بها، وقتل بسببها العشرات من المصريين، أليست تفجيرات شرم الشيخ فكرة جمال مبارك والعادلي، حتى يتم تسديد صفقة قوية لحسين سالم بسبب صفقة تصدير الغاز لإسرائيل، وبالتأكيد كان مبارك على علم بهذا، أم كان منطوق مبارك مثل المقولة الشائعة «بيدي لا بيد عمرو» أي أنا من أقتل المصريين، ولا يقتلوا هم بعضهم البعض!! فتعد تلك التصريحات من فكاهات مبارك، ألم يكن في وسعه أن يفض هذه المعارك ويأمر الجيش والشرطة بالتصدي للبلطجية، بدلاً من انسحاب الشرطة نهائياً من الشوارع، وهو ما تم الحكم عليه هو ووزير داخلية حبيب العادلي بالسجن المؤبد - والذي ستعرض له بعد ذلك - بسبب هذا الفعل السلمي، وهو الامتناع عن إصدار الأوامر للتصدي للقتل والعنف، وكان يجب عليه فعل ما قام به عثمان بن عفان رضي الله عنه وافق على الرضوخ لمطالب ثوار لم يكونوا على الحق، وقال: « لا يراق من أجلي دم في الإسلام»، ولكن ثوار يناير كانوا على حق في مطالبهم، فالشعب المصري لم يطلب رغد العيش وإنما يطلب أبسط الحقوق الطبيعية والأدمية لأي مواطن في العيش والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، ولكن شتان الفرق بين مبارك وسيدنا عثمان بن عفان.

- وإبان هذه الأحداث وتطورها، أصدر النائب العام عبد المجيد محمود قراراً بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي مع تجميد حساباتهم المصرفية، والبعض حلل هذا الإجراء بأنه محاولة لتهدئة الشارع، وإشعارهم بأنهم انتصروا على النظام، وذلك حتى يهدؤوا قليلاً، ثم يتم أخذ قرار حيالهم، ولكن هذا القرار سواء أكان قراراً قانونياً محضاً، أم أن له طابعاً سياسياً بجانب الطابع القانوني، فلم يكن له تأثير كبير على الشارع المصري، فقد صب الشارع المصري جم اهتمامهم على رحيل مبارك ومن حوله، ولن يحد هذا الاهتمام أي قرار أو تصرف من أي نوع

ومن أي أحد.

- وجاء يوم الجمعة والتي سميت «جمعة الرحيل» والمقصود بهذا الاسم رحيل مبارك وأعوانه من الحكم نهائياً، وأطلق أنصار مبارك «جمعة الاستقرار» داعين الشعب المصري للاستقرار والذهاب لبيوتهم (ومن المعلوم أن الشعب المصري هو أول شعب في العالم يطلق على أيام الجُمع أسماء تبين واقعهم السياسي مثل جمعة الغضب وجمعة الرحيل والاستقرار والصمود الخ، واستنتت الثورات التي تلت الثورة المصرية تلك السنة الجديدة، مثل ثورة ليبيا واليمن وسوريا، وأصبح كل جمعة له اسم مميز في الدولة مختلف عن الدولة الأخرى).

- وبما أن قناة الجزيرة الإخبارية، هي من أهم وأشهر القنوات التي كانت تعرض أحداث الثورة لحظة بلحظة وبالصوت والصورة، فلن يستطيع أحد أن يشكك في مصداقيتها، بعكس قنوات التلفزيون المصري الذي كان يعرض صوراً مسجلة لميدان التحرير وهو خاوياً وجميلاً ونظيفاً وكان الحياة وردية اللون، ولا توجد أي مظاهرات ولا مشاجرات بميدان التحرير، وعلى ذلك كان لزاماً على السلطات المصرية أن تتخذ إجراءات من شأنها منع توصيل الصورة الحقيقة للرأي العام المصري، فتم التشويش على ترددات القناة مرات عديدة وأحياناً عدة مرات في اليوم الواحد، وكذلك موقع القناة على الانترنت «الجزيرة نت» فقد قام بعض القراصنة المحترفون والتابعون للنظام المصري، باختراق نظام الإعلانات في موقع الجزيرة نت، وقاموا بنشر إعلان مسيء يحمل عنوان «معا لإسقاط مصر»، وربطوه بمواد مزعومة وزعت قبل أيام بالقاهرة ونسبت لتسريبات ويكيليكس زورا، ليعطوا انطباعاً بأن الجزيرة تساهم في خطة واسعة في سياق ما يحدث في مصر، وهو ما نفتته شبكة الجزيرة جملة وتفصيلاً، وقد بدأت محاولة الاختراق تحديداً من الساعة السابعة إلا ربعا وحتى التاسعة صباحاً بتوقيت قطر، وفي اليوم نفسه تمكن فنيو الجزيرة من إفشال محاولتي اختراق قويتين، إحداهما كان مصدرها من مصر والثانية كانت من ألمانيا، وكان الهدف المشترك بينهما هو دخول قواعد بيانات الموقع واستبدال بيانات خاطئة منها، ويأتي هذا الاختراق والمحاولات الفاشلة في سياق تشويه تغطية شبكة الجزيرة لمجمل الأحداث العربية وخاصة في تونس ومصر ووثائق ومفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل.

- ووصف عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار، الساعات الأخيرة في حكم مبارك قبل الرحيل «القسري»، بأن تلك الفترة كانت «فوضوية» في كل شيء، وعانت الحكومة كلها من الشلل التام والتخبط، وأنه - المناوي - أصيب بالتوتر وعدم اليقين ولم يكن يعرف على من يرد، على وريث الرئيس المحتمل جمال، أم على الجيش أم على أنس الفقي، وزير الإعلام القوي.

- وفي يوم السبت ٥ فبراير تم إعادة تشغيل خدمة الرسائل القصيرة (SMS) بعد توقف دام ٩ أيام، كما حدث تفجير يستهدف أنبوب الغاز الطبيعي الواصل بين مصر والأردن في الصباح الباكر لهذا اليوم. وإسرائيل علقت مؤقتاً وارداتها، قررت إسرائيل السبت ٥-٢-٢٠١١ وقف وارداتها مؤقتاً من الغاز الطبيعي المصري بعد هجوم استهدف أنبوباً للغاز بين مصر والأردن، حسب ما ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة. بدوره، توقع مسئول أردني توقف إمدادات الغاز من مصر لمدة أسبوع تقريباً بعد الانفجار الذي استهدف خط الأنابيب الرابط بين البلدين جنوب العريش المصرية، وأضاف ذات المصدر أن الأردن سيولد مزيداً من الطاقة باستخدام زيت الوقود والسولار على إثر هذا الحادث، وينقسم الأنبوب إلى فرعين ينقل أحدهما الغاز إلى الأردن والثاني إلى إسرائيل وكان مصدر أمني في شمال سيناء أكد أن الهجوم الذي وقع السبت على خط أنابيب الغاز المصري جنوب العريش نفذته عناصر أجنبية، واستهدف فرعاً للخط يزود الأردن بالغاز وليس إسرائيل. تمكن الجيش المصري بمساعدة الدفاع المدني من السيطرة على ألسنة اللهب الناتجة عن الانفجار دون حدوث أي خسائر بشرية، إضافة إلى إغلاق المصدر الرئيسي لتدفق الغاز، وقال مصدر إن وحدتين تعملان بالغاز الطبيعي في محطة الكهرباء في شمال سيناء توقفتا.

- أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة المصرية مجدي راضي، يوم الأحد أن جلسة الحوار التي عقدت بين نائب الرئيس سليمان ومجموعة من ممثلي المعارضة والشخصيات الهامة انتهت إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد، والتقى نائب الرئيس المصري سليمان بمجموعات من قوى المعارضة بينها ممثلون عن جماعة

الإخوان المسلمين وبمشاركة حزب الوفد الليبرالي وحزب التجمع اليساري وممثلون عن البرادعي أبرز المعارضين لمبارك لإيجاد حل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، كما رفض سليمان مطلب المعارضة بقيام مبارك بتفويض سلطاته إلى نائب الرئيس، وتمسكت جماعة الإخوان المسلمين بمطالبها وهي رحيل الرئيس مبارك كما طلب بعض الشباب من سليمان أثناء الاجتماع الذي عقد الإفراج عن وائل غنيم، وفي مساء اليوم تقرر الإفراج عن وائل غنيم في يوم ٧ فبراير وهو اليوم التالي لهذا اليوم مباشرة الساعة الرابعة ظهراً.

- وفي محاولة حكومية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، وهو ما قد يعني تهميش المظاهرات، استأنفت البنوك المصرية عملها بشكل تدريجي الأحد، في حين حاول الجيش المصري فتح طريق للسيارات بميدان التحرير الذي يحتشد فيه المتظاهرون. ويوصف التحرك الحكومي في هذا الصدد بأنه أول اختبار حقيقي لإمكانية السيطرة على قوة دفع الاحتجاجات، أما القيادي في حركة كفاية أحمد بهاء الدين شعبان فقال إن طلب رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق بقاء الاعتصام في ميدان التحرير وعودة الحياة بشكل طبيعي إلى أنحاء البلاد الأخرى هدفه التعويل على عامل الزمن لتآكل حركة الاحتجاجات، وقد أدى آلاف من المتظاهرين صلاتي الظهر والعصر في الميدان، ثم أقيمت صلاة الغائب على أرواح من قتلوا في اشتباكات مع قوات الأمن المصرية منذ انطلاق الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير الماضي، وفي وقت لاحق، أقام المسيحيون قداساً شهده آلاف المسلمين. وقد ردد المتظاهرون الشعارات التي غدت مألوفة، والتي تطالب بإسقاط النظام وتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وبذلك نفذ المتظاهرون اليوم ما سقوه يوم الشهيد في أسبوع الصمود، في وقت يستمر فيه توافد المتظاهرين إلى ميدان التحرير، كما تواصلت الاحتجاجات في مدينة الإسكندرية ثاني أكبر المدن المصرية. وتجمع المتظاهرون الذين زاد عددهم في ساعات المساء عن ربع مليون أمام مسجد القائد إبراهيم، ورددوا شعارات مناهضة للحكومة، وطالبوا بإسقاط النظام وتنحي الرئيس مبارك. وتشهد المدينة مظاهرات شبه يومية منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضي، وفي المنصورة انطلقت مظاهرة ضخمة قُدِّر عدد المشاركين فيها بنحو ربع مليون أيضاً، كما نشرت على مواقع الإنترنت صوراً

لاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الشرطة في مدينة المنصورة وقعت اليوم الثالث من فبراير ٢٠١١، كما شهدت مدن المحلة الكبرى وطنطا وكفر الزيات والزقازيق وبنى سويف وأسيوط ودمهور والعريش مظاهرات حاشدة مطالبة برحيل الرئيس مبارك، رغم محاولات منع وتخويف من قبل مجموعات مرتبطة بالحزب الوطني الحاكم، كما صنع المتظاهرون دروع بشرية لحماية ميدان التحرير.

وقد حصر المتظاهرون طلباتهم في الآتي:

١- رحيل الرئيس مبارك: بمعنى التنحي عن السلطة تمهيدا لتقديمه لمحاكمة عادلة عما ارتكب طوال سنوات حكمه الـ ٣٠ من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان بوصفه المسئول الأول كونه رأس النظام ومحاسبته عن مصادر ثروته وأفراد عائلته.

٢- حل مجلسي الشعب والشورى لثبوت تزوير الانتخابات التي أجريت مما يجعل بقاءهما غير دستوري ولا معنى لقيامهما بإجراء تعديلات دستورية في ظل الطعن في شرعية وجودهما.

٣- تولى السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية طبقا لمواد الدستور الحالي يتولى خلالها الإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد علي أن يترأس هذه الجمعية الفقيه الدستوري الدكتور يحيى الجمل يتم بعدها دعوة الشعب للاستفتاء علي الدستور الجديد لإقراره.

٤- تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال يشارك فيها كل قوى المعارضة الوطنية.

٥- تولى الجيش حفظ الأمن والحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة.

٦- تولى الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام في البلاد.

٧- عزل قيادات الشرطة ومدراء الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزي ووضع

ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية.

٨- التحفظ علي المسئولين السابقين ومنعهم من السفر تمهيدا لتقديمهم لمحاكمة

عادلة.

٩- تجميد أموال المسئولين السابقين وأسرههم لحين لمعرفة مصادرها.

١٠- الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية وفقا للدستور الجديد حال الانتهاء منه

بعد إقراره من الشعب في استفتاء عام.

وفي يوم الاثنين ٧ فبراير أعلن الجيش المصري عن تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً، كما تم الإفراج عن وائل غنيم وعن بعض المعتقلين الآخرين.

ثم كان يوم الأربعاء ٩ فبراير هو اليوم الفاصل في الثورة، ففي هذا اليوم وصلت الأحداث لذروتها، التي قد تنفجر في أوجه الجميع، فوجدنا في هذا اليوم واليومين التاليين له، العديد من الأحداث الهامة ومنها:

- نقل مدير أمن الوادي الجديد ومحكمة ضابط الشرطة أحمد السكري معاون مباحث الخارجة بعد تعديده بألفاظ خارجة علي الأهالي ومقتل ٥ أشخاص في مواجهات مع الأمن.
- وزير الثقافة الجديد جابر عصفور يستقيل من منصبه «لأسباب قيل أنها صحية».
- المعتصمون بميدان التحرير يبدأون في تصميم وبناء دورات مياه في الجزيرة الوسطي بميدان التحرير.
- حركة «صحفيون بلا حقوق» تطالب الصحفيين بالثورة على رؤساء تحرير الصحف القومية الفاسدين.. وتطهير نقابة الصحفيين من النقيب مكرم محمد أحمد وعناصر نظام مبارك شعبياً.
- ارتفاع عدد القتلى في أحداث الخارجة بالوادي الجديد إلى خمسة بعد وفاة اثنين متأثرين بجراحهم.
- مداوات في نقابة الصحفيين لسحب الثقة من النقيب مكرم محمد أحمد بسبب موقفه من الثورة.
- آلاف يحاصرون مقر محافظة كفر الشيخ ويدمرون مقر القوى العاملة بها.
- آلاف العمال في حلوان وكفر الدوار وكفر الزيات يتظاهرون ضد الحكومة.
- متظاهرون في منفلوط يوقفون حركة المرور في طريق مصر أسيوط الزراعي.
- مظاهرة في ميدان الأربعين في السويس تطالب برحيل مبارك، وعمال ١١ شركة

يوصلون الاعتصام هناك بسبب تدهور أوضاعهم المادية.

• تأجيل عودة الدراسة إلى المدارس والجامعات أسبوعاً آخر بسبب الثورة لتبدأ في ١٩ فبراير.

• المعتصمون ينظمون وقفة بالشموع في التاسعة من مساء اليوم بمناسبة ذكرى الأربعين لشهداء كنيسة القديسين بالإسكندرية.

• عشرات الموظفين يتظاهرون أمام الهيئة للتأمين الصحي في شارع الجلاء مطالبين بالتعيين بعد قضاء بعضهم ٢٦ عاماً بدون تعيين ومرتباتهم تصل إلى ٣٠٠ جنيه.

• عشرات من الصحفيين غير المعيّنين بالأهرام يحاصرون مبنى الأهرام مطالبين بالتعيين الفوري بعد قضائهم أكثر من ١٠ سنوات بدون تعيين.

• رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق ينقل نشاطه إلى وزارة الطيران خوفاً من حصار المتظاهرين.

• اعتصام لعشرة آلاف عامل أمام وزارة البترول من شركات مختلفة «بتروتريد» و«بترومنت» و«إيسكو» و«التعاون» و«أنابيب البترول» وذلك للتعبير عن مطالبهم

الممتدة على مدار السنوات الماضية وهي تطبيق لائحة إدارية واحدة، وتعيين من مر عليه أكثر من عشر سنوات في العمل، وتطبيق قواعد السلامة المهنية، وأكد العاملون

أنهم مستمرين في الاعتصام لأنهم لم يتوقعوا عودة سامح فهمي للوزارة بعد كل هذه المشاكل.

• لجنة تعديل الدستور التي تضم ١١ شخصية قضائية تجتمع للمرة الأولى في مقر دار القضاء العالي.

• موظفو الهلال الأحمر في رمسيس يقطعون الشارع ويحتجون على عدم تعيينهم رغم عملهم لمدة تتجاوز العشرين عاماً، وما زالوا يعملون بعقود، واعتراض الموظفين

على وعود التعيينات ولم يتم شيء، ووصل عددهم إلى أكثر من ٥٠٠ شخص ورفعوا لافتات هاتفتين: «معتصمين معتصمين حتى التعيين».

• بعض العاملين في مؤسسة الأهرام يوزعون ملف في ميدان التحرير عن شباب التحرير بعنوان «٢٥ يناير ٢٠١١ يوم ولدت مصر من جديد» وفي الصفحة الأولى

«التحرير.. ميدان الحالمين بوطن جميل» مع صورة مكتوب عليها «يسقط الطاغية».

ارحل يا ظالم».

• المتظاهرون في ميدان التحرير يقيمون صلاة الأربعاء على أرواح ضحايا كنيسة القديسين ويصلون لشهداء الثورة.

• ظهور قوات الأمن المركزي لأول مرة منذ اختفائها مساء يوم ٢٨ يناير الماضي لتحيط بالمتظاهرين من عمال النظافة في شارع السودان دون أن تحتك بهم.

• موظفو البريد المتظاهرون في العتبة يطالبون بإقالة رئيس الهيئة، وتعيين نائبه خالد عباس بدلاً منه، وكذلك زيادة المرتبات وتثبيت المؤقتين، كما تم إغلاق مركز الحركة الرئيسي في رمسيس ومنع خروج او دخول أي شخص إليه، كما طالب الموظفون بإقالة جميع المستشارين الذين عينوا في الهيئة بمعرفة علاء فهمي، وتجمع الموظفون تحت شعار «البريد للبريديين».

• عمال ورش بولاق يدخلون إضرابا ويجلسون على القضبان لمنع مرور القطارات.

• إخلاء مقر مجلس الوزراء والانتقال لمقر آخر مع تواصل الاعتصامات حوله.

• عمال النقل العام يدخلون في اعتصام مفتوح في جراجات الهيئة تضامنا مع مطالب المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجا على عدم صرف حوافزهم.

• ١٠٠٠ من العاملين في شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالجيزة يتظاهرون أمام مقر الشركة احتجاجا على إصدار رئيس الشركة قرار بلا رقم لتعيين من مضى على وجودهم بالشركة ٦ أشهر.

• الصحفيون والإداريون والعمال في روز اليوسف يرفضون ما طرحه كرم جبر رئيس مجلس إدارة من مكافآت ويطالبون برحيل رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير عبدالله كمال الذي يهرب من المواجهة ويترك مكتبه.

• اعتصام مفتوح في مستشفى كفر الزيات بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين.

• أكثر من ٢٠٠٠ من عمال ورش كوم أبو راضي التابعة للسكة الحديد يدخلون في إضراب عام تضامنا مع المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجا على تجاهل إدارة الهيئة لمطالبهم منها التحقيق مع الرئيس السابق للشركة المشرفة على الورش، ويهددون بالانضمام إلى المعتصمين في ميدان التحرير إذا لم يتفاوض معهم وزير النقل.

- آلاف من عمال النظافة يتظاهرون في شارع السودان تضامنا مع مطالب ثورة ٢٥ يناير بالإضافة إلى مطالبهم الخاصة المتعلقة بأجورهم وتحسين أوضاعهم.
- ١٥٠٠ عاملا في شركة بترول تريد يتظاهرون أمام مقر شركتهم للمطالبة بإقالة وزير البترول سامح فهمي.

• عمال مصنع فحم الكوك يبدؤون إضرابا احتجاجا على تدنى أحوالهم.

• أعلن المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، أن المحكمة بدأت في توزيع كل الطعون الانتخابية المقدمة ضد أعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لسرعة البت فيها، وأكد صيام أن الطعون على الانتخابات البرلمانية البالغ عددها ١٥٢٧ طعناً موزعة على ١٩٥ دائرة انتخابية، وسيتم إرسال ما ينتهي من التحقيقات وإعداد التقارير بشأنها إلى مجلس الشعب، لكي يتولى بدوره اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الدستور بشأن الفصل في صحة العضوية، موضحاً أن المحكمة ستوالي العمل فيها بصفة مستمرة حتى يتم الانتهاء من كل الطعون.

• اجتمع حسنى مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى، ووزير الدفاع والإنتاج الحربي حسين طنطاوي. ومنع المعتصمون الجيش المصري من فتح أهم مجمع حكومي في ميدان التحرير وهو مجمع التحرير، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية إلى هذا الشريان الحيوي في قلب القاهرة مصرين على إبقاء الضغط على السلطات بالتوازي مع الحوار الذي أطلقه الأحدث بين الحكومة وعدد من الشخصيات وممثلين لأحزاب المعارضة، وخرج بعض المعتصمين من ميدان التحرير وأقاموا حاجزين بشريين على طرفي المدخل الخلفي للمجمع الحكومي مانعين الموظفين من الدخول إليه، ووقف عشرات الموظفين وراء أسلاك شائكة للجيش بانتظار تطور الوضع ومعرفة ما إذا كانوا سيتمكنون من دخول المجمع، ولا يزال المعتصمون يتواجدون حول الدبابات المنتشرة على مداخل الميدان لمنع عناصر الجيش من أي محاولة محتملة للتقدم داخل الميدان مقدمة لإخراجهم، أو لإزالة العوائق التي وضعوها على كل المداخل لمنع أنصار الرئيس مبارك من التقدم داخله.

• وفي يوم الثلاثاء ٨ فبراير، شهدت مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد انفلاتاً أمنياً غير مسبوق بعد انسحاب معظم القيادات الأمنية في المحافظة تلا ذلك قيام قوات الجيش المصري بالانتشار في أحياء المدينة ونجحت في السيطرة على الموقف. وفي الإسكندرية احتشد آلاف المصريين قرب مسجد القائد إبراهيم وسط مدينة الإسكندرية مطالبين برحيل الرئيس حسني مبارك. شهدت المدينة تظاهرات على مدى أربعة أيام كانت جميعها سلمية لكن تخللها إضرام النار بمراكز للشرطة. رفعت لافتات للتنديد بنظام حكم الرئيس مبارك كما أبدى كثير من المحتجين امتعاضهم من الموقف الأميركي تجاه النظام المصري حيث اعتبره الكثير أنه متعاطف معه.

• وفي مدينة المحلة وطنطا وكفر الزيات بمحافظة الغربية تجمع الآلاف من المتظاهرين الرافضين لاستمرار الرئيس مبارك في الحكم عقب أداء صلاة العصر وانطلقوا في مسيرات للمطالبة برحيله فوراً. ردد المتظاهرون الهتافات المعادية لمبارك وأفراد أسرته. أكد المحتجون تضامنهم مع المعتصمين في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية القاهرة كما قرر عدد منهم المبيت أمام ديوان عام المحافظة حتى رحيل مبارك. شهدت مدينتا السويس وأسيوط تظاهرات شارك فيها الآلاف.

• في بور سعيد تم حرق مبنى المحافظة وقد رحبت جموع المتظاهرين المحتشدة في ميدان التحرير بوائل غنيم، الناشط الذي «اختفي» على أيدي قوات الأمن المصرية قبل ١٢ يوماً وأطلق سراحه يوم الثلاثاء. يعود لغنيم الفضل في تأسيس صفحة في موقع فيس بوك لعبت دوراً مهماً في تنظيم الاحتجاجات التي اندلعت في مصر الشهر الماضي.

• وبعد كل هذه الأحداث، التي لم يسبقها مثيل في خلال أيام الثورة، بل وفي تاريخ مصر، فكم الاعتصامات والإضرابات والتظاهرات في كافة ربوع مصر، كان من الأجدى بالسلطات الحاكمة في الدولة أن تتخذ قراراً لإنهاء هذا الانفجار الذي سينفجر في وجه الجميع، ومن ثم فكان إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بانعقاده على وجه دائم لمتابعة الأحداث، وفي غير وجود حسني مبارك بصفته الرئيس العام للقوات المسلحة، مما يعني هذا أنه ربما يكون انقلاب عسكري على الرئيس، وكانت هذه تكهنات من البعض، وليس على وجه اليقين، ولكن لم يتخذ المجلس الأعلى قراراً صريحاً علنياً يهدئ من روع الشعب، ولا الرئيس مبارك نفسه، مع العلم أن القرار الوحيد الذي يهدئ

الشعب المصري هو تنحي مبارك عن الحكم، وليس سوى ذلك، وأذاعت كافة القنوات الإخبارية المحلية منها والعالمية، خطاب هام للرئيس مبارك، وكان الخطابين السابقين لمبارك يتسم بالتعالي والاستفزاز، فتارة تتسم كلماته بالتهديد والوعيد وتارة أخرى يتسم بالوعود التي اعتاد عليها الشعب طوال الثلاثين عاماً، ولكن في هذه المرة اعتقد البعض أن مبارك ربما يكون تعلم وفهم ما يريده الشعب وكيف يخاطبهم، وعلى ذلك الجميع انتظر أن يسمع كلمة التنحي في خطاب مبارك، وجاءت لحظة ظهور مبارك على شاشات التلفاز العالمية والمحلية، وظهر علينا مبارك بوجهه الذي ظهر عليه الشحوب الشديد والإرهاق، وأقر في خطابه الثالث والأخير بنقل صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، وبالتأكيد هناك فرق كبير بنقل صلاحياته لنائبة وبين تنحيه، فضلاً عن أنه لم يصل إلى الناس الشعور بضعف أو هزيمة لمبارك، فقد ظهر واقفاً جهور الصوت وكأنه القائد المنتصر في المعركة، ولم يشعر أحد بنبرة صوته أنه وصل للنهاية، فبدأ للعامّة أن هذا الخطاب ونقل صلاحياته لنائبه إنما هي مسألة وقتية وسوف يسترد صلاحياته مرة أخرى، فهي تعد مشاركة عمر سليمان له في الحكم ولفترة مؤقتة، فهذا ما جعل الشوار يستشعرون أن هذا الخطاب ما هو إلا خديعة حتى يفشل على الشوار ثورتهم، ويقوم بحكم قبضته على هذا الشعب أكثر من ذي قبل.

• وبعد هذا الخطاب الذي ألقاه مبارك، ألقى النائب عمر سليمان خطاباً يدعو فيه الشعب للعودة لبيوتهم، وبعد هذين الخطابين انتاب المتظاهرون حالة من الإحباط والانهيار والرفض التام لخطاب الرئيس مبارك، واستشعروا بالانهزام فكان رد فعل المتظاهرين أن أخذ البعض يهتف: «يسقط مبارك، يسقط مبارك، ارحل ارحل»، بينما رفع آخرون أحذيتهم في اتجاه الشاشة التي كانت تنقل خطاب مبارك، ودعا متظاهرون آخرون إلى بدء إضراب مدني عام حتى سقوط النظام، وعلى أثر هذا الخطاب ووسط تحذيرات أمنية مشددة توجه متظاهرون ويقدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف متظاهر إلى مقر رئاسة الجمهورية، كما حاصر قرابة عشرة آلاف شخص مبنى التلفزيون بماسيرو، والذي تتولى حراستهما قوات من الحرس الجمهوري، وكان هناك تخوف كبير من تلك الخطوة، ذلك لأن تلك القوات لا تجيد التعامل أو التفاهم مع المتظاهرين، فإذا تم مجرد التحرش بهم من قبل المتظاهرين فسوف يكون هناك بحر من

الدماء تسيل في شوارع القاهرة، ولكن من كثرة الإحباط واليأس، واعتزموا القيام بهذه الخطوة والتي تعد كعملية انتحارية أو بمعنى أصح عملية استشهادية، فصاح المتظاهرون «للقصر رايعين شهداء بالملايين»، وقرروا الاعتصام أمام مبنى التلفزيون وكذلك أمام القصر الجمهوري معلنين بذلك رفضهم التام لخطاب السيد الرئيس مما كان له أقوى النتائج التي تمثلت في يوم غد، وهو اليوم الأخير للشورة. وقد حذر المعارض المصري محمد البرادعي والحاصل على جائزة نوبل للسلام على حسابه الخاص على تويتر من انفجار الوضع في مصر، داعياً الجيش إلى التدخل لإنقاذ البلاد كي لا تنجرف مع التيار، بعد رفض الرئيس حسني مبارك التخلي عن السلطة، وأضاف في تصريحات الخميس أن «مصر على أعتاب انفجار، وعلى الجيش أن يتدخل لإنقاذ البلاد الآن»، ورداً على سؤال لمحطة التلفزيون الأمريكية «سي إن إن»، ندد البرادعي بما اعتبره «تضليلاً» من جانب الرئيس المصري، وقال: «إن الناس هنا غاضبون جداً، وخوفي الكبير هو أن يتحول الغضب إلى عنف»، متهماً مبارك بتعريض مستقبل بلاده للخطر لأنه «يريد أن يبقى في السلطة»، وذكر البرادعي «أنه أمر مدل بالنسبة لرئيس أن يكون دون سلطة ولكنه يريد مع ذلك أن يبقى رئيساً، إنه وضع مريع»، معتبراً أن المصريين لن يقبلوا في أي حال مبارك ونائبه، وأردف قائلاً: إن سليمان ليس إلا امتداداً لمبارك، إنهما توأمان، وأي منهما ليس مقبولاً من الشعب، ومن جهة أخرى، اعتبر البرادعي في مقابلة مع صحيفة «فورين بالسي» الأمريكية أن المرحلة الانتقالية التي كلف بها نائب الرئيس لن تحمل الديمقراطية للبلاد إلا إذا واصلنا الضغط عليهم.

• وفي صباح يوم الجمعة ١١ فبراير ألقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً يتضمن ضمناً بـ «إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات» التي تعهد بها الرئيس حسني مبارك في خطابه الخميس، وتعهد «بإنهاء حالة الطوارئ»، وقال البيان: إنه يضمن «إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر»، ودعا الجيش المصري إلى «عودة الحياة الطبيعية»، وهذه الضمانات أوحى للشعب المصري أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحاول تهدئة الشارع،

ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل، وأصر المتظاهرون على موقفهم وعدم الرجوع عن مطلبهم الوحيد، ألا وهو رحيل مبارك، ولن يجيد أي إجراء أو وعد عن هذا المطلب.

• الساعة السادسة مساءً: ظهر علينا اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وألقى بياناً تم إذاعته على كافة القنوات الإخبارية والذي قال فيه حرفياً: «بسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون، في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله موفق والمستعان».

انفجر الشعب المصري، فالبعض أجهش بالبكاء فرحاً، والبعض كبر وهلل، وآخرون سجدوا لحظة سماع الخبر، ورفع أناس آخرون المصاحف والصلبان، وتعالق الزغاريد والألعاب النارية التي ملأت ربوع مصر، والشعب المصري كله نزل الشوارع احتفالاً وابتهاجاً بهذا الخبر السعيد الذي لم يسمع المصريون خبراً يفرحهم مثل هذا الخبر منذ أن خلق الله مصر وشعبها، فالناس كانوا يقابلون بعض بالأحضان والقبلات للذي يعرفه والذي لم يعرفه والناس لم يناموا ليلتها فظل الناس فرحين مهللين في الشوارع والميادين في جميع أنحاء مصر، فتلك اللحظة التي انتظروها منذ ثلاثين عاماً، فقد انقشع الظلام الدامس الذي كان يخيم على الشعب المصري وظهر نور ناصع البياض في يوم لم يسبق له مثيل.

رأي الحجاج بن يوسف الثقفي في المصريين:

قال الحجاج بن يوسف الثقفي عن المصريين في وصيته لطارق بن عمرو حين صنف العرب فقال عن المصريين، لو ولاك أمير المؤمنين أمر مصر فعليك بالعدل، فهم قتلة الظلمة وهادمي الأمم وما أتى عليهم قادم بخير إلا التقموه كما تلتقم الأم رضيعها، وما أتى عليهم قادم بشر إلا أكلوه كما تأكل النار أجف الحطب، وهم أهل قوة وصبر وجلدة وحمل. ولا يغرنك صبرهم، ولا تستضعف قوتهم، فهم إن قاموا لنصرة رجل ما تركوه إلا والتاج على رأسه، وإن قاموا على رجل ما تركوه إلا وقد قطعوا رأسه، فاتقى غضبهم ولا تشعل ناراً لا يطفئها إلا خالقهم، فأنتصر بهم فهم خير أجناد الأرض، واتقى فيهم ثلاثاً:

١- نسانهم فلا تقربهم بسوء وإلا أكلوك كما تأكل الأسود فرائسها.

٢- ارضهم وإلا حاربتك صخور جبالهم.

٣- دينهم وإلا أحرقوا عليك دنياك.

وهم صخرة في جبل كبرياء الله تتحطم عليها أحلام أعدائهم وأعداء الله.

رأي الغرب والعرب إبان ثورة يناير وما بعدها، ، ، ،

رأي الغرب إبان ثورة يناير

• ٢٧ يناير: قال المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، روبرت جيتس، عندما سئل عما إذا كانت الإدارة تؤيد الرئيس حسنى مبارك قائلا: «مصر حليف قوى».

• ٢٩ يناير: دعا رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي إلى إنهاء العنف في مصر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، و«من فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية ومنهم شخصيات سياسية، وبدء عملية الإصلاح الضرورية». وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون: إن «الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية».

• ٣٠ / ١ / ٢٠١١، في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، أعرب الاتحاد الإفريقي عن قلقه من الوضع الاضطراب السياسي في مصر. وقال «جين بينج» رئيس مفوضية الاتحاد في مؤتمر صحفي: «تمر مصر بوضع نحتاج لمراقبته، إنه وضع مقلق». وقال «بعد الذي حدث في تونس، نحن نراقب الأحداث في الأماكن الأخرى ونحن قلقون».

• أعلن صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء الأول من فبراير على لسان مديره «دومينيك شتراوس خان»: أن الصندوق على استعداد تام لمساعدة الحكومة المصرية في إعادة بناء اقتصادها الذي مزقته الاحتجاجات الدائرة في البلاد، كما أكد خان على ضرورة عمل الحكومة بجد لمكافحة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية ولا سيما تحقيق سبل العدالة في الأجور ويات عليها «مواجهة حربا أهلية غير محمودة العواقب».

• تصريحات باراك أوباما ٢٩ يناير: العنف لن ينجح في معالجة مظالم الشعب المصري، وقمع الأفكار لا ينجح أبدا في القضاء عليها. الحكومات حول العالم واجب عليها الاستجابة لمواطنيها. جميع الحكومات يجب أن تحافظ على السلطة من خلال الموافقة لا الإكراه. ويطالب أوباما النظام المصري ترك الفرصة لحرية التعبير وحق التظاهر في مصر وفي نفس الوقت لم يهاجم النظام الحاكم بشكل مباشر حيث أنه دعا إلى إصلاحات من خلال النظام.

• قالت وزيرة خارجية: هيلاري كلينتون أن حكومة مصر «مستقرة» رغم الاحتجاجات.

• في أول رد فعل على تعيين اللواء عمر سليمان نائبا للرئيس وتسمية رئيس وزراء جديد لمصر أعلنت الولايات المتحدة إن تغيير الأشخاص غير كاف وأكدت على الحاجة إلى إجراء تغيير سياسي «حقيقي» وهددت بإعادة النظر بالمعونات المالية الكبيرة التي تقدمها لمصر. وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما يؤيد انتقال السلطة بشكل منظم في مصر إلى حكومة تلي طموحات الشعب المصري.

• أجرى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري وعبر عن قلقه الشديد لما يجري في مصر، خاصة أعمال العنف التي تقع في الشوارع المصرية. وأكد كامرون على أن مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف غير مقبول، وحث مبارك على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع الإصلاحات. وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج يدعو الحكومة المصرية إلى ضبط النفس، مضيفا أن على الرئيس المصري «الاستماع بصورة عاجلة» للمتظاهرين.

• أصدرت إنجلترا وفرنسا وألمانيا، بيانا مشتركا دعا فيه الرئيس مبارك إلى «إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبيانات حرة وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر ودعوة المتظاهرين إلى أن يمارسوا حقهم سلميا وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وأن تستجيب لتطلعات الشعب المصري».

• دعت إيران المسئولين المصريين السبب إلى الامتثال لمطالب المتظاهرين «المطالبين بالعدالة» وتجنب أعمال العنف. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست: إن «مظاهرات المصريين هي حركة تطالب بالعدالة». ودعا المتحدث المسئولين المصريين إلى «تجنب أي قمع عنيف من جانب قوات الأمن والشرطة ضد موجة اليقظة الإسلامية التي اتخذت شكل حركة شعبية في البلاد».

• قال المبعوث السابق الإسرائيلي جدعون بن عامي أن الاحتجاجات في مصر لن تتبع طريق الاحتجاجات في تونس وأن المخابرات والأمن المصري يعرف التعامل بحزم مع أي عمل يهدد وجودها وهي قد بدأت بالفعل بالقيام بذلك. وقال عضو الكنيست بنيامين بن إلعازر أنه لن تحدث ثورة في مصر وأن كل ما بوسعنا أن نقدمه هو أن نعبر عن دعمنا لمبارك. مع استمرار الاحتجاجات ومرور ٦ أيام على بدايتها، أعرب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن أمله بالأترك الاحتجاجات أثراً على معاهدة السلام كما أعرب عن خشيته من تكرار ما حدث بإيران في تلميح إلى الثورة الإسلامية بمصر.

• ١ فبراير، أعلن البيت الأبيض الأمريكي أن مبعوث أوباما «فرانك ويسنر» حث مبارك على التحضير لانتقال منظم للسلطة وقال له: إن واشنطن ترى أن رئاسته قد انتهت.

• ٢ فبراير، قال روبرت جيبس - المتحدث باسم البيت الأبيض: التغيير يجب أن يبدأ الآن وهذه الرسالة نقلها أوباما لمبارك خلال اتصالهما بالأمس بصراحة وصدق. يجب أن يبدأ التغيير والانتقال الآن.

• أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعد عودتها من ألمانيا وبعد الخطاب الثاني لمبارك، أن مبارك يجب على الأرجح أن يبقى مدة أطول في السلطة خلافا لما يتمناه معارضوه لأسباب دستورية. وقالت كنييتون «حسب ما أفهم من الدستور المصري» في حال استقالة الرئيس فإن رئيس البرلمان يخلفه ويعمل على إجراء انتخابات رئاسية خلال مدة ٦٠ يوماً. وأضافت يجب أن يقبل المصري وبهذا الوضع.

• أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما -عقب الخطاب الثاني للرئيس مبارك ٢٠١١/٢/٢- أنه لديه اعتقاد بأن مصر لن تعود إلى ما كانت عليه وأن الوقت حان

للتغيير. لكنه لم يشر إلى موقفه السابق المؤيد لرحيل فوري للرئيس حسني مبارك عن الحكم .

• ٣ فبراير (بعد موقعة الجمل)، السناتور الأمريكي جون ماكين دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي وأعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون طالبت عمر سليمان بإجراء تحقيق حول أعمال العنف التي شهدتها ميدان التحرير.

• اتهم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الولايات المتحدة بأنها لعبت دورا «مخجلا» في الأزمة المصرية، معبرا عن سخطه مما أسماه «السياسة الخارجية الأمريكية المتقلبة كالحرباء».

• قال النائب بالكنيست، وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي السابق، بنيامين بن أليعازر الذي يعد أكثر الشخصيات الإسرائيلية الرفيعة قربا من مبارك لإذاعة الجيش الإسرائيلي «كول صاهيل» صباح اليوم، الأربعاء، في تصريحات له نقلتها صحيفة ידיעות أحرنت، الإسرائيلية قائلا: «لا خوف على استقرار النظام المصري، لأنه نظام قوى ويحكم سيطرته بقوة على البلاد».

• وقال بن أليعازر أن نظام الحكم في مصر هو نظام الرجل الواحد الذي يقف خلفه قوات الأمن والأجهزة الأمنية الرفيعة للغاية التي تحكم سيطرتها على الدولة بقوة.

• وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن النظام المصري بقيادة الرئيس حسني مبارك يتمتع بعلاقات وطيدة مع إسرائيل وهو الوحيد في العالم العربي الذي استضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في ظل تعثر جهود دفع مفاوضات السلام.

• قال رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي سابقا الجنرال احتياط «أهارون زائفي فركش»: إن قوات الأمن المصرية قادرة على لجم المظاهرات والسيطرة على الموقف الآن بسرعة لتقليص بؤر التوتر.

رأي العرب إبان ثورة يناير:

- أيدت الشعوب العربية موقف الشارع المصري، فقد شهدت بعض الدول العربية مظاهرات تضامنية مع الشعب المصري مثل اليمن والأردن وموريتانيا وتونس مرددين هتافات منها «ارحل ارحل يا مبارك»، و«يا مبارك بن علي في انتظارك». كما تظاهر العشرات من عرب ٤٨ تأييدا للشعبين المصري والتونسي.
- أما عن الحكومات العربية، فقد كانت تدافع باستماتة عن حسني مبارك، فقد أجرى ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز اتصالا هاتفيا السبت ٢٩ يناير مع الرئيس المصري أعرب فيه عن مساندته له وانتقد الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ الثلاثاء الماضي.
- تلقى الرئيس مبارك مكالمة هاتفية من العقيد الليبي معمر القذافي، أعرب له فيها عن ثقته في «استقرار المجتمع المصري وحفاظه على ما حققه من مكتسبات».
- تلقى مبارك اتصالا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكد خلاله «تضامن الشعب الفلسطيني مع مصر قيادة وشعبا في الطرف الراهن بما يطرحه من تحديات».
- قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن سوريا تتمنى الخير للشعب المصري وأن ما يجري بمصر هو شأن داخلي.

رأي العالم بعد انتصار ثورة الشباب وتنحي مبارك:

- بالنسبة للدول العربية: لم تتحدث أي من الدول العربية عن نجاح الثورة، فكانت تود أن يقتل الشعب المصري عن آخره، ولا أن يمس مبارك بسوء، فمن ناحية لارتباطهم القوي بمبارك، وخوفاً على إمبراطورياتهم وإرثهم من خيرات دولهم -دون وجه حق- من ناحية أخرى.
- بالنسبة لإسرائيل:
- ❖ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته «غابي اشكنازي»: الأحداث في مصر تثبت أنه يتوجب علينا التواضع والحذر في تقديراتنا للعالم العربي.
- ❖ صحيفة «نيويورك تايمز» قالت: إن عددا كبيرا من الإسرائيليين أبدوا إعجابهم

بالثورة المصرية».

❖ ونقلت الصحيفة عن بن كاسبيت المعلق الإسرائيلي البارز لصحيفة «معاريف» قوله: الأمل والتفاؤل يتدفقان إلى مصر، شجاعة الجماهير جعلتنا نعجب بالمصريين، لقد استطاعوا الوقوف في وجه الرئيس مبارك، الشعب المصري من أعظم الأبطال، فقد وقفوا في وجه واحد من أقوى الحكام والأكثر كرها في التاريخ الحديث لمصر».

• أما بالنسبة للدول الغربية:

❖ أعرب عدد كبير من المسؤولين الأجانب عن رغبتهم في زيارة ميدان التحرير، ولقاء شباب ثورة ٢٥ يناير، الذين كانوا سبباً في تغيير وجه الحياة السياسية في مصر، فيما قررت عدة دول تغيير أسماء ميادين بها إلى «ميدان التحرير»، ومنها ميدان «ناتس» أحد الميادين الكبرى في باريس.

❖ قال وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيلله أثناء زيارته لميدان التحرير بعد رحيل مبارك، وسط هتافات المواطنين في الميدان، إنه يشعر برجفة في جسده، وقال: أعتقد أن زيارته ستثير رجفة في جسد كل من يزوره. وكان بصحبه وزير التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الألماني ديريك بنيل الذي قال: جئت لأشاهد المصريين الذين قاموا بثورة من أجل الديمقراطية.

❖ وأبدت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي «كاترين أشتون» التي تزور مصر حالياً رغبتها الشديدة في زيارة ميدان التحرير، ولقاء عدد من الشباب الذين كانوا شرارة اندلاع الثورة، بينما قال جيمس كامرون، رئيس الوزراء البريطاني، إنه كان حريصاً على زيارة مصر في هذه المرحلة الانتقالية، موضحاً أن أصدقاء ميدان التحرير امتدت إلى العالم أجمع. وطلب مسئولون من إدارة نادي الزمالك تنظيم رحلة سياحية لبعثة الفريق إلى ميدان التحرير، مقر الثورة المصرية.

❖ وقال أشرف صبحي، مدير التسويق بنادي الزمالك، إن مسئول نادي ستارز الكيني طلبوا زيارة ميدان التحرير وأهرامات الجيزة، مشيراً إلى أن النادي يسعى للحصول على موافقة القوات المسلحة فيما يتعلق بزيارة ميدان التحرير.

❖ الرئيس الأمريكي باراك أوباما: «يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب

مصر».

❖ سيلفيو برلسكوني رئيس وزراء إيطاليا: «لا جديد في مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة».

❖ ستولتنبرج رئيس وزراء النرويج: «اليوم كلنا مصريين».

❖ هايتز فيشر رئيس النمسا: «شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحق جائزة نوبل للسلام».

❖ وزير الخارجية الألماني [فستر فيله]: «أتطلع إلى زيارة مصر والحديث مع الذين قاموا بالثورة».

❖ السفير الألماني بالقاهرة «الثورة المصرية تشبه ثورة وحدة ألمانيا منذ ٢٠ عاماً.. فقد حافظت على كونها سلمية، خاصة بعد خطاب الرئيس مبارك الأخير الذي قال فيه إنه سيقى في المنصب.. فاتخذ المتظاهرون رد فعل إيجابي واكتفوا برفع الأحذية تعبيراً عن الازدراء والاحتقار»

❖ الأمانة العامة لتحالف «أوقفوا الحرب» البريطانية ليندسي جيرمن «الجميع سعيد بانتصار الثورة في مصر.. والثورة المصرية دفعت الناس إلى النظر في أوضاع بلادهم تحت حكم الدكتاتورية، وجعلتهم يتساءلون: هل التغيير ممكن؟»

❖ رئيس المبادرة الإسلامية في بريطانيا «محمد صوالحة»: «جماهير مصر العظيمة تصنع اليوم التاريخ ليس فقط لشعب مصر بل للعالم العربي والإسلامي».

❖ «نحن نشهد ثورة هي الأكبر في التاريخ العربي، وربما كانت الأعظم في التاريخ كله، حيث تجمع ثلاثة ملايين شخص في مكان واحد ودبروا أمورهم بنظام وسلام. إنها ثورة نظيفة منظمة سلمية»

• وسائل إعلام عالمية:

❖ شبكة CNN الإخبارية: «لأول مرة نرى شعباً يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها».

❖ «الجاردان» البريطانية: «٣٠ ثانية وضعت نهاية حكم استمر ٣٠ عاماً في إشارة إلى المدة التي استغرقتها كلمة اللواء عمر سليمان النائب السابق للرئيس والذي أعلن تنحي مبارك». ومضت تقول: مهما يحدث بعد الآن، فإنها بالفعل لحظة تاريخية مهمة، فقد أعادت ترسيخ مكانة مصر كقائدة للعالم العربي والشعب المصري في الصميم الأخلاقي لهذا العالم.

❖ «ديلي تليجراف» البريطانية: «قوة الشعب تصنع التاريخ في مصر»

• أما عن المثقفين والرياضيين والمشاهير المصريين والعرب والأجانب:

❖ الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل في حوار مع الصحفي والمراسل البريطاني الشهير، روبرت فيسك: الشعب المصري أصبح أقوى من النظام نفسه.

❖ الكاتب الصحفي فهمي هويدي: «إن ما يميز الثورة المصرية أن الشعب هو الذي استدعى الجيش وليس العكس، كما أن الجيش في موقفه كان وفيًا للشعب، وقائماً بدوره التاريخي كحارس للوطن».

❖ المرجع الإسلامي العراقي الشيخ حسين المؤيد: إن «الثورة المصرية فتحت صفحة جديدة في تاريخ الأمة وأعدت ثقة الجماهير بنفسها وبرهنت على أن هذه الأمة حية لم تمت رغم كل محاولات قمعها والفتك بها والإيحاء لها بالهزيمة».

❖ الأديب والمستعرب الإسباني «خوان غويتيسولو»: «المصريين شعروا في الميدان بأنهم ملاك مستقبلهم ومصيرهم وعليهم أن يقولوا كفي!».

❖ الكاتب البريطاني الشهير «روبرت فيسك» في مقال بعنوان: «رحيل طاغية ونشوة شعب» لـ «الإنديبندينت»: «هب المصريون ورفضوا عنهم خوفهم وطردهوا الرجل الذي يحبه الغرب ويعتبره زعيماً معتدلاً.. نعم ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة على مواجهة الوحشية وتحديها».

❖ الروائي البرازيلي الشهير بولو كويلهو والملقب بساحر الصحراء: «العالم يتحول للأفضل لأن هناك شعوباً تخاطر بأرواحها لجعله أفضل.. شكراً يا مصريين».

❖ رجل الأعمال أحمد عز - الذي كان يشغل منصب الأمين العام في حزب الرئيس حسني مبارك: «لازم أحيي الشباب لأن أنا طبعا لم أقابلهم (في ميدان التحرير)، وباريت يكون عندي فرصة أقابلهم أنا شخصيا ما كنتش أتوقعه خالص بالنسبة للثورة».

❖ البرتغالي كريستيانو رونالدو نجم نادي ريال مدريد الأسباني: أتابع أخبار الثورة المصرية أكثر من أخبار برشلونة!

❖ الهولندي مارك فوتا المدير الفني للنادي الإسماعيلي: «الثورة في عيون أوروبا تعبر عن رقي مصر، وتوضح أن الشعب أراد الحرية ولم يرتض دونها».

❖ وتابع المدير الفني السابق لساوثامبتون الإنجليزي «أحترم الوضع الحالي لمصر والثورة كثيرا كأجنبي».

وبالنسبة لموقف الشعوب، فقد كانت شعوب العالم بأسره فخورة بما فعله المصريين من القيام بثورة عنيفة وبشكل حضاري وسلمي وغاية في الرقي والاحترام، وبعد انتهاء ثورتهم يقوموا بتنظيف الشوارع وكنسها ودهان أعمدة الإنارة والأرصفة والحوادث بألوان زاهية وبألوان علم مصر، ولذكر مثال عن موقف الشعوب، فقد قال وضاح خنفر مدير مكتب الجزيرة السابق (يونيو ٢٠١٢) أي بعد أكثر من عام على الثورة: عندما زرت الصومال في العيد الماضي وجدت الصوماليين يتحدثون عن الثورة المصرية بصفتها الأمل الأول والأخير لإنقاذهم! وفي غزة يتحدثون عن ثورة مصر بأنها ستكون المنقذ لهم من ما هم فيه. وفي دارفور يعتبر السكان إن سقوط مبارك سيكون منقذا لإنقاذهم من أوضاعهم! فمصر هي أم الدنيا بحق.

وفي موقف آخر، وأثناء تواجد شخص مصري بإحدى مطارات الولايات المتحدة الأمريكية وأثناء إنهاء إجراءات سفره إلى القاهرة، قام بتقديم جواز سفره إلى أحد الضباط بالمطار، وعندما وجد الضابط أنه مصري رفع الضابط جواز السفر إلى أعلي وهتف في جميع الواقفين بالمطار Egyptian ... Egyptian، ففوجئ المصري بتصفيق حار وهتاف باسم مصر من جميع المتواجدين بصالة المطار ... وما كانت إلا الدموع ردا منه علي كل المتواجدين.

أظرف شعب في العالم :

الشعب المصري هو أظرف شعب في العالم على الإطلاق. ينذر أن تجد مصرياً دمه ثقيل وإن حصل ووجد فإن ثقل دمه مؤقت، وبمجرد أن تأخذ وتعطى معه حتى يعود إلى طبيعته المرحلة النكتة على أطرف ألسنة المصريين وفي كل الظروف والمواقف.

المصريون يعيشون حياتهم ويتغلبون على أحزانهم بالنكت إلى درجة أن استطلاعات شعبيات رؤسائهم تقاس بالنكت التي يقولونها في خطبهم، ولقد تبدت تلك الروح المرحلة بصورة جلية جدا في ثورتهم الأخيرة على رئيسهم ونظامه فمنذ الخامس والعشرين من يناير الماضي. ففي خضم المواجهات وسقوط الشهداء، تجد لوحه صغيرة يرفعها شاب في ميدان التحرير مكتوب عليها «ارحل بقى إيدى وجعتني»، أو «ماتمشى بقى .. مراتى وحشتني»، أو ترى شابا ذو شعر كثيف منفوش يحمل لافتة مكتوب عليها «ارحل عشان أروح أحلق».

يسقط الشهداء وهم يحملون لافتاتهم الظريفة ويهجم عليهم البلطجية ويروعونهم ويختفون وهم يحولون وحشية البلطجية إلى رسوم كاريكاتيرية ضاحكة، فعندما أشيع أنهم يتقاضون مبالغ من الخارج، وتؤمن لهم وجبات «كتاكى» رأيت كاريكاتير بصور بائع يدفع أمامه عربه الفول الشهيرة والتعليق يقول: «كتاكى الثورة»، كما ظهرت صوراً لشاب واقفا ويحمل لوحه مكتوب عليها «حد معاه فكة ١٠٠ يورو؟»

وبعد أن حقق الشباب المطلب الأول هم وهو تنحى الرئيس تغيرت اللافتات فترى أحدهم يحمل لافتة مكتوبا عليها «الريس بوك على ظالم»، والآخر كتب لافتة: «ارجع ياريس كنا بنهزر معاك دى الكاميرا الخفية معاك»، وفتاة تمسك بلوحه مكتوب عليها: «باي باي مبارك ... موبايلات بقى».

وشخص آخر يرتدي لباس هندي ويقف في مكان مرتفع وكأنه مسرح ويقوم بعمل دور رجل هندي ويتكلم لغة غير مفهومة وكأنها هندية، ويقف بجانبه صديق له وكأنه المترجم الخاص به ويقوم الشخص الأول بالتريقة وبأسلوب ساخر على رموز نظام مبارك، من أمثال أحمد عز ويقوم صديقه بالترجمة للحاضرين.

